الجلسة الواحدة والثلاثون بعد المائتين

- **التاريخ:** الثلاثاء 11 ربيع الثاني 1422 (2001/07/03)
- **الرئاسة:** المستشار السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت:** ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال
- **جدول الأعمال:** الأسئلة الشفهية:

المستشار السيد عمر بومقص رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أفتتح الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع إلى الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لأطلاع المجلس على ما جد من مراسلات فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 26 يونيو إلى 3 يوليوز من سنة 2001.

عدد الأسئلة الشفهية 27 سؤال عدد الأسئلة الكتابية 12 سؤال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد الأمين قبل أن نشرع في الأسئلة الشفوية أخبر المجلس أن رئاسة المجلس توصلت بطلب باحاطة من السيد الرئيس الفريق الديمقراطي إلا أنها نظرا لعدم توافقها مع الفصل 128 من القانون الداخلي نعتذر من عدم التمكن من ادراجها، كما توصلت الرئاسة بطلب إحاطة علما من السيد رئيس الفريق الكونفدرالي هي وأيضا وصلت متأخرة عن الوقت المحدد في الفصل 128 من القانون الداخلي فنعتذر عن عدم التمكن من ادراجها إذا سمحتم، تفضل،

السيد رئيس الفريق المستشار السيد عمر الإدريسي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

غادي نحكي لك واحد القصة (دردشة)

السيد رئيس الجلسة:

إذن نتابع الجلسة فليتفضل السيد رئيس الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار:

السيد الرئيس الكونفدرالي :

شكرا السيدالرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

فعلا التدخل ديال الأخ المستشار المحترم، فعلا التدخل ديالنا في نفس الاتجاه ديال الإحاطة علما، السيد الرئيس أنا بغيت نتساءل معاك هل أنت رئيس الكل أم رئيس ديال هيئة سياسة تنتمي إليها. الله يخليكوم أحنا هنا ما شي في محل ديال التصفيق، إيلا كان صاحبك تيحسنو ليه رطب راسك راه الموس جاي، السيد الرئيس أنا جوج دقايق أو ثلاثة إلا كنتو غادي اتحسبوها تأخير، فالبلاد راه تقدمات لواحد المستوى يحسد عليه، أنا عندي إحاطة علما كتمس الهيئة السياسية التي تنتمي إليها السيد الرئيس، وهذا هو اللي خلاه طرف في النزاع مع العلم أن التدخل ديالي لا يشير إلى هيئة، فهو من القراءات السبع بالنسبة للرسالة اللي سيخطنا ليه لذا أتشبث السيد الرئيس بطلب الإحاطة علما طبقا للقانون الجاري به العمل وشكرا،

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الفريق، غير الله يخليكم تيظهر لي، راه

احنا في مؤسسة محترمة، عندها ضوابط دستورية، وعندها ضوابط اللي هي قانونية، وفيها إدارة عمل (دردشة)، وإيلا ذكروا السادة الأعضاء المحترمين (دردشة) ايلا ذكرتوا السادة الأعضاء كلكم ورؤساء الفريق المتواجدة هنا، هادي تقريبا واحد الشهر، الموضوع تدارسناه وتناقشناه حول الإحاطة علما، وطرحت مشكلة الإعلام وتوقفت الجلسة وكانت هناك ندوة الرؤساء وبرئاسة السي عبد السلام بيروان اللي كان حاضرمعنا (دردشة) وتم الاتفاق على أنه فيما يتعلق بنقط الإحاطة علما يجب احترام مقتضيات القانون الداخلي التي تعطي الكلمة لرئيس فريق وحدة فيما يتعلق بوضع أو طرح الإحاطة علما ثانيا تم الإلتزام على أن موضوع الإحاطة يجب أن يبلغ إلى الرئيس ساعة قبل الجلسة فهذه الإحاطات اللي عندنا كلها لم تتوفر على هذه الشروط، ابغيتو اتعدلو القانون الداخلي فعندكم الحق للتعديل فأنا هنا لكي أطبق القانون الداخلي والمجلس بإمكانه أن يعدل القانون الداخلي كما شاء، أنا هنا لا أمثل لا هيئة سياسية ولا هيئة نقابية، أنا أنا أمثل رئاسة المجلس، السي البنا أتفضلوا أسيدي (دردشة)

السيدالمستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس، دائما كنقول في عهد هاد الحكومات ديال التناوب، صبحات تتمارس على المستشارين ضغوطات اللي ما عمرها كانت لا من طرف الحكومة ولا (دردشة) اسمح السيد الرئيس لا من طرف الحكومةولا من طرف الرؤساء الذين يشكلون الأغلبية للحكومة كلما ترأس الجلسة طرف من الأغلبية إلا وكيمارس ضغوطات خطيرة جدا على المستشارين، الإحاطة ديال المجلس هي كتشمل جميع المواضيع ولكل رئيس فريق تحمل لمسؤولية بدون فرض رقابة من طرف أعضاء المكتب، ولا رئيس الجلسة كيفما كانت الإحاطة وهنا أصبحنا كنشاهدو من الرئاسة أنها كترفض رقابة على الإحاطات، هذه الرقابة هي تقديرية للرئيس أن يقدر كيفما شاء، وهذا ماشي من حقك السيد الرئيس، أنت رئيس الجميع، رئيس المجلس، أنت كتكون تما ماشي رئيس كتمثل هيئة ساسية أخيرا غير في الاسبوع الفارط الفريق الاستقلالي تقدم بإحاطة من طرف باسم رئيس الفريق الاستقلالي وناض من ينوب عنه مع العلم أن رئيس الفريق، لما توجه لو الكلام قال ماشي أنا ووجه الكلمة لمن ينوب عنه، اليوم جاء برلماني مستشار، أهين، ربما مورست عليه شي احوايج غير مقبولة، وحنا نحرموه، أبغا يقول مسائل اللي ربما هو كيتحمل المسؤولية بها، إيلا اتمارسات عليه شي حاجة خايبة، هو كيتحم مسؤوليتو ، خاصو يعلم المجلس أشنو واقع، واسمح ليا، هذا حق من الحقوق ديالو إذن السيد الرئيس الله يخليك خاصك أتكون ديال الجميع. ما تمرس علينا الحقوق اديالك أكثر من اللازم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا أولا السيد الرئيس أؤكد لك على أنه الرسائل اللي عندي لا تتضمن أية إشارة لأي موضوع ديال الإحاطة علما هاهي عندي إيلا بغيتي طالع عليها ليس لي علم بالإحاطة (دردشة) لهذا الموضوع اللي اطرحتو أنا يتعلق برؤساء الفرق الحق عند كل بداية جلسة الحق بكل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة في مدة لا تتجاوز ثلاثة دقائق ويجب إخبار الرئيس بهذا الطلب برسالة ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة هنا هذا هو تدخلي لا أتدخل في موضوع الإحاطة ولا أتدخل في رئيس الفريق، تم الاتفاق وفي جلسة أنت حاضر فيها (دردشة)، أنا مسؤول على القانون الداخلي والتزمتي فيه السيد رئيس الفريق في جلسة ندوة الرؤساء، إيجي رئيس الفريق، فليتقدم الإحاطة علما، هذا الشيء التزمنا به جميعا مكتب ورؤساء الفرق اتحملوا مسؤوليتكم (دردشة) حتى واحد هادشي اتفقنا عليه جميعا والسادة رؤساء الفرق يتحملوا مسؤرليتهم، إلتزموا به في ندوة الرؤساء مع الحكومة.

السيد رئيس الفريق لك الكلمة.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس أكيد أنكم حريصون على تسيير الجلسة في أحكام القانون الداخلي وربما بشكل دقيق ولكن على ما يبدو كيفما قلتو المجلس هو سيد أمره، ولكن هذا المنبر، هذا كيفما كانت القوانين اللي كتسيروا فهو منبر للتعبير على الأفكار والآراء، ماشي منبر لإسكات الرأي الآخر وحتى الرأي اللي تيكون في الجهة معينة لدى السيد الرئيس عندكم جوج ديال الحلول، إما تعطيوا الكلمة للسيد المستشار ولا يبدو على أن الأغلبية ديال المجلس باغية تسمع ليه وبالطبع إيلا كان غايب الرئيس فأنا رئيس وإيلا كنت غايب تيمكن لشي واحد إنوب عليا فهذا الرئيس تيعينوا الفريق ماشي شي انتخاب أولا شي حاجة المرجو منكم السيد الرئيس تعطيوا الكلمة للسيد المستشار حتى حنا باغين نسمعوا ليه من فضلك.

السيد رئيس الجلسة:

ديروا رئاسة أخرى وديروا مجلس آخر بكل فرح أنا ما عنديش حتى شي مشكل (دردشة) السي المنصوري تفضل:

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

كنتأسفوا على هاد الموقف اللي هو في الواقع اللي هو ما تيجعلنا نحتارمو نفسنا بنفسنا، جا العهد اللي افتح مجلس المستشارين، وأي مستشار اللي عندو شي مشكلة إما في المنطقة ديالتو أو كتعني السكان امتاعو دائما وأبدا يطرح الأسئلة، كنتأسفو لأنه مرة أخرى كنلاحظوا بأنه المجلس تيحاول باش يسد الفام ديالنا، وحنا هاد الوضعية هادي متنقبلوهاش وتنقولو للرئاسة على أننا أي مستشار مستشار فهو في حد ذاته رئيس، ويمثل أمة ولهذا مكنقبلوش جميعا أن واحد منا يتمتع من الكلمة وحنا راه ما نخليوه يستمر في هاد الشيء إلا إذا الأخ ديالنا ياخد الكلمة يكون من المعارضة أولا الأغلبية. (دردشة)

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السي الإدريسي في نقطة نظام.

السيد المستشار الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

أنكم كتشبتو بالقانون مزيان، هاد السيد المستشار المحترم اللي طالب التدخل في الندوة ديال الرؤساء اللي أشرتم ليها أن هناك اتفاق أساس أن نقط الإحاطة تيقوم بها رؤساء الفرق ولكن رؤساء الفرق ماشي ملاك وما شي من جديد كيمكن يمرضوا أو يعياوا وتم الاتفاق في حالة غياب رئيس الفريق يمكن أن ينوب عنه أحد المستشارين أعضاء الفريق ديالو أنا أظن هادي هي المسألة اللي حاصلة الآن السيد عندو نيابة من رئيس الفريق من حقو أن يتدخل، الأخطر من هذا السيد الرئيس هو الإحاطة علما كان خارج هو هذا السيناريو كلو باش تحسبونا ولا راه غادي نقولوها رغم الحصار الإعلامي المضروب رغم، رغم وإلا أنتم الآن موقفكم كتحميوا الناس اللي حبسوا ظلما بها داك الرجل في السجن وقبطو مجموعة ديال المناضلين وشبعوهم زرواطة في وسط النهار وفي قلب العاصمة باسم الحزب الذي تنتمي إليه السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد خونوا الكلمة:

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس كان عندنا اجتماع الفريق هذا الصباح وبناء على القرار ديال المكتب ديالكم والسي عادل المعطي حتى هو راه جاي في الطريق على أنه تقرر في غياب رئيس الفريق يجب الإشارة إلى الإسم للشخص الذي سينوب عنه فيحيط الملجلس علما مزيان، الرسالة اللي حداكم السيد الرئيس كنلتامس منكم بكل احترام أنكم تقراوها اديال الإحاطة، كنتمنى منكم تقراوها السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

(دردشة) أولا أخبر السيد الرئيس على أنه ليس قرار المكتب والمكتب لا يمكنه أن يحول أو يعدل أو يغير في القانون الداخلي، هادي الأولى، ثانيا السيد الرئيس أدكرك وأذكر السادة رؤساء الفرق، راهم حاضرين كلهم في ندوة الرؤساءاللي كان مترأسها السي عبد السلام بروال، هاهو معنا هنا، اتفقنا بحضور السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في آخر جلسة اللي كانوا انسحبوا فيها الإخوان ديال المعارضة، اتفقنا على أن نحرص السيد الرئيس (اسمح لي) أن نحرص جميعا جميعا على تطبيق مقتضيات القانون الداخلي هادي الأولي، ثانيا السيد الرئيس إيلا ذكر هاد الرسالة وصلاتني من طرف الفريق ديالكم، وأخبرتكم على أنه هاهو القانون الداخلي ما يقول وما يقوله قلتي لي أنا غانكون متغيب الله يخليك قرا الرسالة وإيلا كانت مخالفة للقانون الداخلي ما عندي ما نقول هادي هي الهضرة اللي بغيت نقول (دردشة)

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي كنلتمسو منكم ترفعوا الجلسة 5 دقايق.

السيد رئيس الجلسة :

طلبك مقبول. نرفع الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

نستأنف السادة الوزراء، السادة المستشارين جلستنا هاته وبعد الاجتماع الذي انعقد بمكتب الرئيس إذا سمحتم، تبين أن موضوع الإحاطة التي كان سيتقدم به السيد المستشار المحترم السي عبد السلام ودي موضوع نو أهمية كبرى، وله أو فيه مساس بالسيد المستشار أوبالمؤسسة ككل، ولهذا تقرر أن يعقد اجتماع خاص حول هذا الموضوع بحضور السادة الوزراء المعنيين بالموضوع، بالنسبة لموضوع الإحاطة الذي تقدم به رئيس الفريق الكونفدرالي نظرا لتسجيله بعد الوقت الذي كان مخصصا فقد سجل برمج بالنسبة للجلسة المقبلة، (دردشة) السيد الرئيس تفضل .

السيد المستشار محمد تيتنى العلوي :

إذن السيد الرئيس عندي ملاحظة، الملاحظة الأولى على السادة المشتشارين دخلوا القاعة في الثانية والنصف وبأن الرئاسة توصلت في الثالثة وعشرة ولو طلبتم منا ولو اعتذار، وهنا نحتج على هذا التصرف،هدي هي الأولى ثانيا نرى هنا أن هذا المجلس هنا مجموعة تحاول بشتى الوسائل تغيير وجهو وجعل المجلس غير قادر وبدون أي فعالية ومع كامل الأسف هذا المجلس سيتكون من المنعشين الاقتصاديين ومن الجماعات المحلية ومن الأيدي العاملة، والغرف المهنية وهو أهم مجلس يمكن أن يكون في هذا البلد، وهذا المجلس ما جاء عبثا واختاره صاحب الجلالة الحسن الثاني وهو أكبر المفكرين في العالم، وهو أكثر وطنية، ويعرف جيدا الدور الذي يقوم به هاد المجلس، ومع كامل الأسف لاحظنا أن الفريق اللي أنتم تنتمون إليه السيد الرئيس يحاول دائما تشويش هذا المجلس هادي نقولها لك وبكل صراحة والأدلة واضحة هاهما السادة الوزراء كلهم ضاع وقتهم والأسئلة مشاو وما قادينا نطرحوا الأسئلة ساعتين ونص، وبسببكم مع كامل الأسف تحاول لو كان في استطاعتكم حل هذا المجلس لفعلتم ذلك، وهذا دستوري ونحن (دردشة) وهذا المجلس سيموت وخصوصا وبالتأكيد فرق المعارضة وأحزاب الوسط وحزب الاستقلال وبعض الأحزاب الاشتراكية، يموتو دفاعا عن العرش ودفاعا عن دستورية ومقدسات البلاد، ومع صاحب الجلالة بغا اللي بغا وكره اللي كره، واللي ما بغا يمشي يشرب ماء البحر يمشي لو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار على أي حال رأيكم يحترم، ولا يمكن أن نعلق عليه. الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي.

السيد رئيس المستشار عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين، الاقتراح اللي جبتوا السيد الرئيس بأن الاحاطة علما ديال الفريق الكونفدرالي تؤجل إلى الجلسة المقبلة هذا اقتراح ديالكم السيد الرئيس، لم أقبل به في اللقاء اللي كان الآن وتشبتو بحقي الدستوري، لأن الأشياء الطارئة واحد اللي غادي les urgences ماتنقولوش ليه شد السربيس هذا حق عطاه لينا القانون و الدستور، يجب أن أتمتع به وأن أمارسه لأنني لا يمكن أن أؤجله لأن ما تعرض له وكان أحرى بكم السيد الرئيس أن تتفقوا معنا وأن تتضامنوا معنا، لأن الإحاطة تتعلق كذلك بعضو في المكتب اللي هو المستشار المحترم السي اللطفي، تتعلق كذلك بالسي شطاطبي اللي تلقاو إهانات من طرف رجال الأمن، من طرف كومسير جا من خريبگة وواد زم، عند سوابق تنعرفوه.

كان هناك نقاش ما بين الاتحاديين داخل المقر ديالهم، هذا حق ديالهم، كيفما للدستورين حق الاختيار داخل مقراتهم، كيما لحزب الاستقلال حق الاختيار داخل مقراتهم وكذلك كل الأحزاب وكل النقابات وليس الحق لرجال الأمن أن يتدخلوا في شؤون داخلية لأحزاب من أعطى الأوامر، باش يهجموا رجال الأمن على ناس داخل مقراتها، داخل المقر ديال الاتحاد الاشتراكي بيعقوب المنصور هنا وبالعاصمة، تنقلو على إثر الهجوم ديالهم في ديور الجامع تنقلو على إثر هاد الهجوم ديال رجال الأمن 12 ديال المناضلين والمناضلات، مشاو دخلو على المستشفيات بجروح متفاوتة والكل يتمتع هذا يقع، مع كامل الأسف، أقول هذا بمرارة لأنني اتحادي كذلك، وعندي غيرة على الاتحاد، ولا أخفي أنني من الحركة التصحيحة، الاتحاد الاشتراكي، وسنناهض أيا كان يريد أن يمس بتاريخ الحزب وبشهداء الحزب وبشهداء الاتحاد الاشتراكي الحقيقيين كل من أراد أن يستفيد على ظهر الاتحاد الاشتراكي سنتصدى له هذا نثير اهتمام الرأي العام الوطني، ونخبر الرأي العام الوطني بما وقع خاصة من طرف بعض من يسموا أنفسهم الاتحاديين النزهاء الاتحاديون النزهاء لا يتآمرون ولا يستنجدون

بقوات الدرك للقيام بمهام اتحادية كا وقع مؤخرا كمين الزمامرة مع كامل الأسف أنا نخجل نوريكم الصور، المقر ديال الاتحاد الاشتراكي محاصر ما يفوق 20 سيارة ديال الدرك هذا راه ما بقاش حزب ولى قشلة، شكرا:

السيد رئيس الجلسة:

إذن كنعتبر السيد الرئيس قدم للمرة الثانية الرسالة، إذن تفضل السيد الرئيس الفريق.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس أولا أود لأن الطلب ديالي كان لرفع الجلسة؛ وأود بهاد المناسبة نشكر الإخوان السادة المستشارين كانوا في الأغلبية أو المعارضة، لمساندة الفريق الديمقراطي على الاستماتة ديالو وكذلك كنشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اللي عبر بكل صراحة أنه هو متضامن معنا مطلقا بعدما سمع الكارثة اللي تعرض ليها الفريق الديمقراطي، وكنشكر كذلك رئيس مجلس المستشارين، وكنتمنى أن الجلسة الخاصة تكون في أقرب أجل ممكن، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس إذن نمر إذا سمحتم إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وتهم مجموعة من من القطاعات هناك وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة الداخلية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وزارة النقل و الملاحة التجارية، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري، الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالمياه و الغابات، كان في بداية الجلسة سؤال موجه للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون إلا أنه اضطر لأن يغادر القاعة لأنه عندو التزام، وسينوب عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان إذن نستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون حول اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، للمستشارين المحترمين السادة سمحمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، والمهدي عتمون فالكلمة لأحد السادة المستشارين، السيد الرئيس تفضلوا.

السيد المستشار محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا لكنا من الخاسرين﴾

سؤال السيد الرئيس، السادة الوزراء يتعلق باتفاقية شراكة، بين المغرب والاتحاد الأوربي سررت عندما رأيت في بداية الجلسة مجيء السيد وزير الخارجية والتعاون سي بنعيسى شخصيا للجواب على هاد السؤال، وقد أخبرنا صباحا بأنه لن يتمكن من المجيء، وأنه سيتولى السيد كاتب الدولة في الخارجية الإجابة على هاد السؤال فرحبنا به كذلك، ورحبنا باعتذار السيد وزير الخارجية لأنه سيستقبل السيد خافيير سولانا حالا بالمطار فلذلك هذا السؤال اخترناه لإلقائه هذا اليوم، برمجناه، وبرمجه الفريق هذا اليوم اعتبارا للمناسبة، مناسبة مجيئ خافيير سولانا، وهو سؤال يرجع إلى تاريخ 26 اكتوبر 2000 ليس سؤال تقليديا والموضوع يتكرر ولكن في افريقيا هناك منهجية للعمل المواضيع الحية والمواضيع التي يتعين أن نتابعها، نتابعها باستمرار من أجل مراقبة الحكومة، ومراقبة المرحلة التي وصل في الاهتمام بالموضوع، كما يعلم الجميع باتفاقية الشراكة وقعت بالأحرف الأول مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، وعوضت اتفاقية التعاون بيننا وبين أوربا الموقعة سنة 1972، وقد وقع أن صادقت عليها البرلمانات الوطنية الأوروبية 15 كلها، وتخلت في التطبيق بتاريخ فاتح مارس 2000 وبطبيعة الحال نعتمد هذه الاتفاقية، على محورين أساسيين.

المحور الأول: هو احترام مبادئ الديمقراطية، والمحور الثاني هو احترام حقوق الانسان وهذه الاتفاقية ، تنص بروتوكولاتها، مابين ما تنص على مؤسستين رئيسيتين مؤسسة يشتغل فيها الوزراء، وهو مايسمى بمجلس الشراكة ومؤسسة تسمى الشراكة وهي مؤسسة تهم موظفين بالقطاعات المعنية، طبعا ساء لنا الحكومة عند دخول الاتفاقية حيز التطبيق في فاتح مارس 2000 ونسائلها اليوم ونحن في 4 أو 5 يوليوز 2001 أين وصلت اتفاقية الشراكة السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير فليتفضل،

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أشكر المستشارين المحترمين الأستاذ محمد الجوهري والسيد الصوالحي بوزكري، والمهدي عتمون على تفضلهم بطرح هذا السؤال، كما قال السيد رئيس الفريق على أن هذا السؤال الآن جاء في وقته لأنه يصادق فعلا زيارة هامة سيقوم بها السيد خافيير سولانا إلى المغرب وبالمناسبة فقد قبل مجلسكم الموقر وكذلك مجلس النواب أن تنظم جلسة ولقاء مع هاته الشخصية الهامة للمذاكرة وللحديث حول نفس الموضوع المطروح الآن في سؤالكم وهو العلاقات ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وأعتقد أن هذا الجواب سيكون وثيقة، ستساعد على خوض هذا الموضوع في اجتماع الغد إنشاء الله السيد وزير الخارجية قسم الجواب إلى محورين: المحور الأول:

يتعلق بمستجدات اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي، وتتضمن أولا التعاون المالي، أعلن الاتحاد الاوروبي في إطار الجولة الرابعة في الحوار أورومتوسطي، عن الإلتزامات الجديدة اتحاد الدول المتوسطية، تقدر بحوالي 5,34 مليار أورو6,4 مليار أورو لقروض من البنك الأروبي للتنمية الممتدة ما بين 2000 و2007، لكن الغلاف المالي لكل دولة متوسطية على حدى لم يحدد بعد بالنسبة للمغرب هناك مباحثات بين وزارة المالية وكمنسق وطني،مصالح اللجنة الأوروبية ببروكسيل لتحديد الأولويات في إطار التعاون المالي بين الطرفين.

أكد المغرب خلال اجتماع الشراكة في لوكسمبورغ بتاريخ 10 أكتوبر 2000 على ضرورة الرفع من الغلاف المالي لبرنامج MIDA رقم 2 وتبسيط الاجراءات المسطرية فيما يخص تحضير المشاريع و تنفيذها وفي هذا الاطار تبنى الاتحاد الأوربي مسطرة جديدة لتنفيذ المشاريع الممولة من لدن MIDA يخول بموجبها للمندوبين الأوربيين في الدول المتوسطية حق البث في هذه المشاريع وسيكون المغرب أول دولة ستستفيد من هذه التجربة الجديدة حصل على 139مليون أورو لسنة 2000 كمساعدة مسبقة ضمن البرنامج MIDA رقم 2 موزعة على الشكل التالي 28 مليون أوروا لتحديث المؤسسات القضائية، 9 مليون أوروا للتنمية الغابوية بجهة اخنيفرة، 50 مليون أوروا لتسهيل التقويم الهيكلي بقطاع الصحة و52 مليون أوروا لتسهيل التقويم الهيكلي للقطاع المالي، تحرير تبادل المنتجات الفلاحية، التقى الطرفان المغربي والأروبي في جولة إستكشافية لتبادل الآراء حول تسويق المنتجات الفلاحية خاصة منها الطماطم وذلك في 4 شتنبر 2000 وتجدر الإشارة إلى أن هناك أختلافا جوهريا بين الطرفين حول الإطار القانوني المنظم للصادرات الفلاحية المغربية، يرى للجانب المغربي أن يصدر مواده الفلاحية إلى أوربا طبقا لنظام الحصص المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة في إطار تفضيلي ويصدر المغرب إلى أوروبا كمية إضافية من هذه المواد في إطار قواعد المنظمة التجارية العالمية.

ولذلك فإن المغرب لا يخرق إلتزامية مع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، طلب المغرب خلال الاجتماع الأول للجنة الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في الرباط في 6 فبراير 2001 موافاته بايضاحات حول تحويل الاتحاد الأوروبي لمسألة الحصص الخاصة بالمواد الفلاحية المصدرة للسوق الأوروبية المشتركة وهكذا أنه من الأولويات البدأ من محادثات حول هذا الجانب قبل الشروع قريبا في المفاوضات الخاصة بقطاع الفلاحة ككل بالنسبة لمفاوضات حول تبادل المنتوجات الفلاحية، تجدر الإشارة إلى أن فاتح يناير لا يعتبر تاريخا محددا بل تنص المادة 18 من اتفاقية الشراكة أن انطلاقة ديال هذه المفاوضات تتم ابتداءا من سنة 2000 وهذا يعني أن هناك مجالا للتريث حتى تتضح معالم النظام الدولي فيما يخص هذا القطاع الذي لا زال رهينا بما سينتج ينتج النقاش في إطار المنظمة العالمية للتجارة،

أما في المجال الاجتماعي هذا اللي اتكلمنا عليه طبعا هو ما يتعلق بالمجال المالي، في المجال الاجتماعي ينص نظام الشراكة على أن الرعايا المغاربة وأفراد أسرهم المقيمين معهم بشكل قانوني يستفيدون من نظام يتسم بعدم التمييز القائم على الجنسية مقارنة مع رعايا الدول الأعضاء وتنص مقتضياته على إرساء حوار اجتماعي بين الطرفين المتعاقدين ويحترم المغرب في إطار أهلية

التفاوض المقررة الدفاع بكل الوسائل المتاحة عن حقوق المواطنين المغاربة القاطنين بدول الاتحاد الأوروبي ويسعى المغرب إلى مراجعة المنظور الأمني الأوربي لملف الهجرة و اعتماد مقاربة شمولية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار البعد الانساني.

ومن جهة أخرى فإن حكومة صاحب الجلالة تتابع عن كثب التطورات التي تعرفها سياسات دول الاتحاد الأوربي في ميدان الحد من الهجرة والهجرة السرية وتحت الاتحاد الأوربي في كل اللقاءات على تبني مقاربة شمولية للموضوع من خلال دعم المشاريع التنموية في المغرب لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وخلق فرص العمل بالاضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأوروبية والتفكير في مشكل المديونية وتحويل جزء منها إلى الاستثمارات وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الأول للجنة الشراكة بين المغرب ودول الاتحاد الأوربي الذي انعقد بالرباط في 6 فبراير 2001 قد توج بإحداث مجموعات عمل حول رفع الحواجز الجمركية والمفاوضات الفلاحية والخدمات والقضايا الاجتماعية أما المحور الثاني و استسمح السيد الرئيس نظرا لأهمية الموضوع، ولن أجيب لذلك أستغرق حتى الثلاث الدقايق الأخرى أو الدقيقتين الأخرتين، الإجراءات المتخذة للإستفادة من اتفاقية الشراكة اقتصاديا وتعميق أبعادها في مجال العلاقات الأخرى هذا المحور الثاني تنص الاتفاقية على إنشاء منطقة حرة للتبادل في أفق 2012 بطريقة تدريجية وبعد مرحلة انتقالية يتم خلالها تأهيل اقتصادنا وتكيفه مع المعطيات الجديدة لهذه الشراكة،

إن نجاح منطقة التبادل الحر، لن يتم إلا بانتعاش الاستثمارات الخارجية والتفكير مع الجانب الأوربي في مسألة الديون الخارجية التي تثقل كاهل الخزينة العامة كما أن ملائمة نسيجنا الاقتصادي مع متطلبات السوق الموحد تتبنى أساسا أو تنبني أساسا على دعم البنيات الصناعية وتأهيل الموارد البشرية وكذا المحيط العام الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق وفي إطار برنامج ميدا 99-96 تم اعتماد غلاف مالي تقدر ب 630 مليون أوروا للمساعدة على تأهيل المقاولة المغربية والعمل على تطوير العمل الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة وخصص جزء من هذا الغلاف المالي إلى الحد من مضاعفات تفكيك الحماية الجمركية على ميزانية الدولة على الرغم من كل الصعوبات فإن اتفاقيات الشراكة جوانب ايجابية ستنعكس على إنعاش النسيج الاقتصادي المغربي على المدى المتوسط والبعيد كما أن تحرير تبادل المنتوجات الصناعية لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا كان مصحوبا بإجراءات أخرى منها على الخصوص حرية تنقل الأشخاص وذلك ليتسم مفهوم الشراكة بالبعد الإنساني الذي ينقصه في الظروف الراهنة خلال الاجتماع الأول لمجلس الشراكة الذي انعقد بلوكسمبورغ في 10 اكتوبر 2000. قدم المغرب اقتراحات عملية تصب في اتجاه النداء الملكي الذي يكمن في رغبة المغرب في الحصول على وضعية عضو كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي كما أن الاقتراحات المغربية تهدف إلى توسيع نطاق هذه الشراكة لتشمل مجالات جديدة كالبحث العلمي وتكنولوجية الاعلام والاتصال والبيئة والثقافة والمالي والميادين الاجتماعية والانسانية.

السادة المستشارين المحترمين لا يفوتني أن أذكر أن اتفاقية الشراكة ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي ترتكز على إقامة حوار سياسي دائم ومستمر يهدف إلى تدعيم الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويتم هذا الحوار كما تعلمون في إطار مجلس الشراكة وكذا اللجان المشكلة من كبار الموظفين. إن المغرب بما يتمتع به من استقرار سياسي واختيارات سوسيواقتصادية يسعى إلى إقامة شراكة طموحة ومتوازنة مع المجموعة الأروبية تكون نموذج لدول البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة والعلاقات شمال جنوب بصفة عامة. هذه السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين هي المحاور التي ارتأى السيد وزير الخارجية لتكون جواب على السؤال الهام المطروح من طرف السادة المستشارين وسأضع هذه الوثيقة بين يدي السيد الرئيس لكي توزع بالخصوص على السادة أعضاء اللجنة الذين سيشاركون غدا في المحادثات إن شاء الله شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير هل هناك تعقيب، اتفضلو السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد الجوهري

نشكر السيد الوزير طبعا مضامين الجواب هي مضامين البروطوكول الاتفاقية الذي يتضمن خمسة محاور هي التي أشار إليها السيد الوزير لكن نشعر بأن حرارة هذه الاتفاقية ودفئها لم ينعكس ينعكس على المجال لا الاجتماعي ولا الاقتصادي ولا السياسي خصوصا في مرحلة نجتازها وهي مرحلة الأزمة أزمة

جفاف أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية باش غادي تنفعنا هذه الاتفاقية ديال الشركة إلى ما نفعتنا في هذه الظروف شركائنا الأوربيون الآن يتفرجون علينا وغدا سأقولها لخفير سلانا احنا محتاجين الآن للدعم في هذا الوقت رغم أنه في هذه الاتفاقية فيه هناك فيه بند فيه واحد الشرط تيقول اللي بغى ينسحب من هذه الاتفاقية انسحب بلا ما يشارو الاخر إيلا بان ليه شي سبب خطير احنا بالنسبة لينا هذه الوضعية الصعبة اللي حنا فيها سبب من الأسباب الخطيرة خاصهم يبينوا أنهم فعلا حلفاء أدياولنا وحنا متفقين أمعاهم كان وقع المشكل في السنة الماضية في البواكر ووقع المشكل في الحوامض مع أوروبا ومع اسبانيا اللي هي عضو في الاتحاد الأروبي وقع المشكل فيما يخص بعض الدول، اليد العاملة واحد العدد ديال المشاكل صحيح أن هناك جهود مبذولة لكن أدبيات ومجاملات ولكن احنا اعملنا اتفاقية باش انحسو بالدعم ونحسو عمليا واجتماعيا وسياسيا مثلا كاين حوار سياسي خاصو يكون مستمر لأن من أكتوبر 2000 اجتمع مرة واحدة داك المجلس ديال الوزراء، ديك اللجنة اديال الشركة مكيناش اللي هي لجنة التقنين، استدعاو وما جاوش كلسو واحد ثلاثة أيام أو أربعة ما وقعتش المذاكرة مزيان أمشاو أبحالهم ابرد الشغل ولذلك نهيب بالحكومة أنها اتحرك لأن احنا اللي خصنا نحركو ما نتسناوهومش باش هما احركو وشكرا السيد الرئيس.

· السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس القطاع الموالي يتعلق بوزارة الداخلية إلا أنه توصلنا برسالة تتعلق بالسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان طلبوا فيها تأخير الأجوبة المتعلقة بهذا القطاع إلى حين حضور السيد وزير الداخلية نظرا لالتزامات طارئة لديه كما أن هناك التماس يتعلق بادراج الإجابة المتعلقة بوزارة الثقافة والاتصال قبل قطاع الداخلية نظرا للالتزامات السيد وزير الشؤون الثقافية والاتصال فإذن إذا سمحتم انتقل إلى الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير وهناك سؤال حول معمل 2000 بتابريكت السيد المستشار المحترم السيد عبد الالاه فليتفضل .

السيد المستشار عبد الإله المكينسي:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس اخواني المستشارين السادة الوزراء في الواقع على أن السؤال الذي أطرح الآن سيكون في صيغة نداء لأن الوضعية التي تعيشها جماعة تابريكت من جراء السموم التي ينفثها معمل الفلين والذي لا زال قائما بالرغم من كونه محاطا بالأحياء السكنية والمدارس والطرقات والفيلات وأماكن الأنشطة وهو لا يزال قائما ينفث دخانه من سمومات من الرغم من كون كل الدراسات أبانت وبدقة بأنه ينفث حقيقة سموم فهو ينفث الساير، ينفث الكلور، ينفث ثاني أكسيد الكربون الشيء الذي جعل سكان هذه الجماعة يعيشون في وضعية مرضية دائمة فالربو أصبح مرض عادي وحالة عادية(الضيقة) أصبح جميع التلاميذ الذين يعيشون في هذه المدارس يعيشون بالضيقة يوميا ومضطرون إلى استعمال كل الأدوية كما أن الاحتكاكات العينية وفي الأنف والأذنين والجلد أصبح شيء عاديا يعيشه سكان هذه الجماعة، الواقع أثبتت من خلال الدراسات مدى العلاقة السببية بين هذا المعمل والضرر الذي يعيشه السكان والمجالس البلدية اتخذت اكثر من أربع قرارات لإغلاق هذا المعمل ولكن ولا من يحرك ساكنا لدرجة أننا اصبحنا نتساءل لماذا هذه القوة لدى اصحاب هذا المعمل التي تجعلهم فوق القانون وهم يسيؤون إلى صحة المواطنين، إلى أرواحهم إلى سلامتهم.

فندائي فهو للضمائر الحية في هذه البلاد لكي تقوم بحماية هؤلاء السكان، هؤلاء الأطفال ضحايا هذا الجشع الذي يعيشه هذا المستثمر الذي يعيش داخل المنطقة الحضرية ولا يريد أن يحرك ساكنا ولو في اصلاح معمله لا يريد أن يحرك ساكنا رغم أن الوزارة المعنية المكلفة بالبيئة قد طلبت منه مرارا أن يعلي من المدخنة ورفض أن يحاول تحديث معمله ورفض بالرغم من كونه له قطع ارضية خارج المدار الحضري وطلب منه على أن ينتقل إلى هذه القطعة الأرضية ولكنه رفض لقد تحرك المجتمع المدني بقوة أكثر من عشرين جمعية قامت بارسال وثيقة ورسالة إلى السيد الوزير الأول وقام الوزير الأول بارسال هذه الوثيقة إلى السيد الوزير المكلف بالبيئة واجتمعت اللجنة من كل الوزارت ،من كل الممثلين للجماعات وقررت باجماع وأعطت تقريرا للوزير الأول باجماع على أن هذا المعمل يجب أن يغلق وفي أقرب الآجال ولكن مع كامل الأسف نريد الآن أن نعرف لماذا لم يغلق إلى حد الآن؟ ماهو مصير عمل هذه اللجنة؟ وهل الوزارة المكلفة بالبيئة مع ثقتنا فيها على استعداد لأن تكون في مستوى تحمل المسؤولية اغلاق هذا المعمل؟ وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد لمباركي كاتب الدولة المكلف بالسكنى:

السيد الوزير:

بسم الله الرحمن الرحيم

وشكرا السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين أبغيت نشكر السيد المستشار المجترم على هذا السؤال وعلى هذا الحماس باش طرحو لأنه رغم أنه موضوع محلي في الحقيقة له طابع ديال المثالية وفعلا بعد دراسة جميع معطيات الملف وبعد دراسة علمية دقيقة وقانونية كذلك اتقرر اغلاق المعمل بناءا على المقتضيات القانونية وحتى يكون للسادة المستشارين على علم، على بينة لمعطيات الملف غادي نعطيكم بعض عناصر الملف هذا المعمل تم انشاؤه في آخر الثلاثينات 1938 بالضبط وكان معمل آنذاك تيعمل الفرشي بعيد من أسوار المدينة كان بعيدا عن المدينة وفعلا هاد التقنيات اللي كيستعملها تقنيات ملوثة جدا فطبعا منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا تم توسع عمراني وأصبح المعمل اليوم في وسط اليوم، تمت دراسات من بعدما طبعا تطرقنا للموضوع عملنا دراسات علمية في مختبرات مستقلة اللي اتبين من خلال هذه الدراسات بأنه هناك مجموعة من المواد العالقة اللي مضرة بالصحة فعلا صحة جميع المواطنين وخاصة الأطفال فلذلك تم قرار آنذاك طبعا هذه الدراسات تمت عدة لقاءات مع المجتمع المدني مع السلطة المحلية مع المنتخبين مع جميع من يهمهم الأمر وبالتالي وصلنا إلى اقتناع أنه يجب إما تحويل المعمل وإما إغلاق المعمل بناء على هذا تم لقاء مع مول المعمل وبدأ النقاش وتعطاو جوج ديال الاقتراحات اقتراح ديال تحويل المعمل إلى زعير واقتراح الثاني اديال تحويل المعمل في عين عودة في المنطقة الصناعية ديال عين عودة اللي فيه معمل مشابه للمعمل المعني بالأمر ولكن تم الجواب بالرفض من طرف أرباب المعمل وبالتالي تم اعداد قرار بناء على الرسالة فعلا اللي وجها السي الوزير الأول بتاريخ 19 أكتوبر 2000 إلى وزارة اعداد التراب الوطني بناءا على دراسات قانونية دقيقة تم اعداد قرار من أجل اغلاق المعمل وهذا القرار هذا غادي في المسطرةالإدارية العادية المعمول بها بناءا على الظهير ديال 1914 اللي تينظم المناطق الصناعية اللي فيها خطورة بالنسبة لصحة المواطنين شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ننتقل إلى السيد المستشار اتفضلوا.

السيد المستشار:

في الواقع على أن كنعتبرو لأن ماقاله السيد الوزير الآن هو بشرى لسكان جماعة تابريكت ونحن على ثقة بأن ماقاله السيد الوزير الآن هو وعد قاطع ونعرف شجاعة الوزير ونعرف بأنه إذا وعد فإنه سيكون ونعرف شجاعته بأنه إذا قرر فإنه سينفذ لذا فإننا لنا كامل الأمل في شخصكم بأن تقوموا في أقرب الآجال بالعمل على التوقيع لهذا القرار ورفع الضرر على السكان ورفع المعاناة على السكان والعمل على التنسيق وتجنيد كل الطاقات لإغلاق هذا المعمل لأنه ستكونوا بذلك قد رفعتم الضرر على سكان هذه المدينة العتيقة وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار القطاع الموالي يتعلق بوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن والسيد الوزير ننتقل لقطاع النقل السيد الوزير، المكلف بالعلاقة مع البرلمان ، هل غتناوبو عليهم إذن لدينا سؤال حول ضرورة كهربة الأقاليم الجنوبية للمستشار المحترم السيد مصطفى الميارة فليتفضل مشكورا،

السيد المستشار مصطفى ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

سؤالي موجه إلى السيد الوزير الطاقة والمعادن المحترم وهذا السؤال للأسف مرت عليه سنة و4 أشهر يالله وصلني على كل حال وهو كالتالي تعاني الأقاليم الجنوبية نقصا كبيرا في مجال الماء والكهرباء ومن أجل تقوية كل البرامج ذات الصبغة الاجتماعية والتي من شأنها أن تفك العزلة عن المناطق الجنوبية فلا بد من إعادة تقويم برنامج كهربة المناطق الجنوبية الشاملة فلهاذا السيد الوزير يجب

جرد الأحياء سواء بالقرى أو بالمدن الجنوبية لمعرفة المعوقات القانونية التي تحول دون ذلك وكذا دراسة وسائل التمويل لأن كنت طرحت سؤالي للوزير السابق على أني خاص الشبكة تعم جميع أنحاء المملكة وخصوصا المناطق الجنوبية الشبكة وصلت إلى العيون ومن بعد العيون وصلت إلى السمارة وبوجدور وإقليم بوجدور اللي هو تابع لجهة العيون ما وصلتو وحتى الجهة الجنوبية ديال واد الذهب اللي هي البوابة بين المغرب وافريقيا ما وصلتها الشبكة الوطنية فلهذا سؤالي كان وأن يرجح برنامج كهربة القرى والأقاليم الجنوبية ضمن مشاريع الحكومة الهادفة إلى تقديم الدعم للفئات الضعيفة من المواطنين وتحسين ظروف حياتهم اليومية السيد الوزيرفما هي الاجراءات الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها بهذا الشأن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير:

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال لو أنه لم يبرمج منذ مدة لأنه السيد رئيس الفريق لم يقترح أو الفريق المعني لم يقترح تسجيله إلا في هذا الوقت أقول بأنه هو دائما بأني سؤال بساعته لأنه يتكلم عن الجرد عما وقع انجازه في إطار برنامج الكهربة القروية وهذه فرصة لكي نعطي حصيلة لما قامت به الحكومة في مجال الكهربة القروية وأطلب من السادة المستشارين أن يسجلوا هذه الاحصائيات، الوزارة تقوم بتنفيذ برنامج الكهربة القروية الذي تهدف إلى تغطية إلى أكثر من 80% من القرى ذلك في سنة 2006 وتغطية شبه كاملة في أفق سنة 2010 وذلك بوثيرة 1500 مركز قروي سنويا وغلاف مالي يقدر بمليار و500 مليون في السنة وجدير بالذكر أن ايصال الكهرباء إلى مختلف المناطق المغربية يتم تدريجيا وفق معايير محددة حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار كمعايير التكلفة ومعايير أخرى كتوزيع السكان و التوازن بين الجهات والمناطق وهذا ما يمكن من توفير اعتمادات هامة وبالتالي كهربة أكبر عدد ممكن من القرى بنفس الغلاف المالي.

ويسعدني أن أخبركم بأن الأقاليم الجنوبية استفادت في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي من برمجة كهربة 1895 دوار وأن المكتب الوطني للكهرباء يقوم حاليا بدراسة مدققة تهم 1037 دوار قصد برمجة كهربتها خلال المراحل المقبلة نفس البرنامج وذلك حسب خضوعها للمعايير المعمول بها، بالتالي ستصل درجة الكهرباء القروية بعد إنجاز هذه المشاريع إلى 85% باقليم تزنيت و 83% باقليم تارودانت و 88% باقليم انزكان آيت ملول و 87% في إقليم طاطا و 87% في اقليم ورززات و96% في اقليم زاكورة وستحقق نسب مقاربة بالنسبة لأقليم أسازاك وأقليم طاطا أما بخصوص إقليم السمارة العيون، بوجدور ، واد الذهب واسنت فقد تمت تجهيزات هامة في هذه الأقاليم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ربط مدينة العيون للشبكة الوطنية عبر طانطان بواسطة خط من جهة 225 كيلوفولط استثمار قدره 180 مليون درهم بناء خط كهربائي من جهد 60 كيلوفولط لربط مدينة السمارة بالعيون طوله 190 كلمتر، استثمار بلغ 70 مليون درهم مشروع بناء خط من جهد 225 كيلوفولط لربط بوجدور بالعيون على طول 200 كيلومتر ، وسيتم تشغيل هذه المنشأة خلال السنة المقبلة.

أما فيما يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية فقد تم انشاء محطة التوليد بايسنت واعطاء الانطلاقة لبناء محطة بالداخلة تبلغ قدرتها حوالي 120 ميكاواط وقد استلزم هذا المشروع غلاف مالي يقدرب 10 مليون درهم أما على مستوى الكهربة القروية فقد تم إنجاز عدة مشاريع نذكر منها 4 مداشر بالعيون و4 أخرى بالسمارة، مدشر بواد الذهب وكما تعلمون كذلك أن هناك مداشر وأحياء أخرى قد برمجت كسيدي احمد العروسي بالسمارة، أحياء العيون فوسط بوكراع وأحياء في طور الإنجاز ببوجدور الخير 2 والخير3 مولاي الحسن بلمهدي الوحدة السلام ،مولاي عبد الله وأخيرا تقرر في البداية إيصال الكهرباء إلى ست مناطق تقليدية للصيد البحري وهي سيدي الغازي والقرع بإقليم بوجدور وعريشي وفوم البير بإقليم واد الذهب وبن تاشيكا وروك شيكو بإقليم أوسنت، هذا هو ملخص لأهم ما وقع إنجازه في إطار الكهرباء القروية وبالخصوص في الأقاليم الجنوبية وسأضع كذلك هذا الجواب المكتوب رهن إشارة السيد المستشار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا للسيد الوزير،

هل لديكم تعقيب السيد المستشار،

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو كذلك موجه إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمعادن حول الغش في أثمنة الغاز للسادة المستشارين المحترمين، السادة احمد بنعلوش وحسن القيشوحي ، محمد الأمين، محمد الجوهري ومحمد المنصوري، فليتفضل أحد المستشارين ليطرح السؤال فليتفضل.

السيد المستشار عبد الحميد بن علوش:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تم في السنوات الأخيرة إنشاء بعض الوحدات لتهيئة الغاز في مختلف جهات المملكة من طرف شركة توزيع الغاز والبترول المتواجدة بالمغرب لضمان توزيع الغاز للاستعمال المنزلي بمختلف مناطق المغرب ونحن إذ نثمن هذه الفكرة إلا أن الملاحظ أنه يقدر يزداد انتشار هذه الوحدات بقدر ما تقل مراقبتها حيث يشتكي المواطنون من الوزن المتفاوت في قنينات الغاز والذي قد يصل إلى نصف الكمية القانونية أحيانا وقد سجلت عدة حالات في عدة أقاليم المملكة فما موقف وزارتكم من التحايل على القانون في الزيادة المشروعة في أثمان الغاز من خلال النقص المتعمد في الكمية القانونية الضرورية أثناء تعبئة قنينات الغاز وهل هناك لجان للمراقبة للأقاليم التي توجد فيها هذه الوحدات وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمين،

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال وأذكر في البداية أن غاز البوتان مادة حيوية لكل المواطنين وقد تزايد الطلب عنها خلال السنوات الأخيرة وتضاعفت معه أعباء الاستغلال التي تستلزمها تنمية هذا القطاع، فعدد القنينات التي تشكل المرئب الوطني ما يناهز 24 مليون قنينة يتم تعبئتها بالغاز في 31 مركز تعبئة متواجدة في أهم مدن المغرب وبخصوص موضوع السؤال نشير إلى أن القرار الوزاري الصادر في 9 دجنبر 1985 يلزم كل مراكز التعبئة بوضعية كبسولة على مخرج هذه القنينات ولكل مركز تعبئة لونه الخاص مرخص له به بميزة في بقية المراكز كما أن نوع هذه الكبسولة مصادق عليه من طرف هذه الوزارة حيث تستجيب لعدة اختبارات من بينها مدى مقاومتها للضغط والحرارة والكسر ومن جهة أخرى فإن هذه الكبسولة تحتوي على ضمان يضمن وزن القنينة كما تمت تعبئتها بالمراكز إلى حدود وصولها إلى المستهلك وتستلزم الإشارة إلى توفر مراكز تعبئة الغاز على موازين اوتوماتيكية تضبط على أساس متوسط القنينات يحدد متوسط الطرف احصائيا نظرا لما قد يلاحظ من اختلاف بسيط وطبيعي بين طارات القنينات وراجع إلى الصباغة وإلى غير ذلك ،من ثم فإن غير مستبعد أن تسجل حالات تفاوت الطفيف في حدود 100 إلى 150 غرام زيادة أو نقصانا في كمية غاز القنينات يرجع إلى الفرق الذي قد يوجد بين الوزن الحقيقي للقنينة فارغة ومتوسط الطارة الذي يتم على أساس ملء كل القنينات.

هذا، وإذا ما لوحظ أي نقصان غير طبيعي في الوزن عند اقتناء قنينة الغاز فإنه يجب التأكد من وجود الكبسولة الضامنة للوزن القانوني فإذا لم تكن موجودة أ وجدت في حالة غير طبيعية فإن مصدر الاقتناء هو الذي يكون مسؤولا عن هذا النقصان في الوزن أما إذا تم التأكد من الوجود السليم للكبسولة مع نقصان غير طبيعي في الوزن فيستوجب اللجوء إلى مصالح هاته الوزارة حيث يمكنها معرفة المركز الذي تمت به تعبئة القنينة وضبط هذه المخالفة وإلى المصالح المركزية والخارجية لهاته الوزارة تسهر على مراقبة مراكز التعبئة ومستودعات التخزين بصفة اعتيادية كما تقوم بزيارات مفاجئة لهاته الوحدات قصد التأكد من حسن مرافقها واحترام الضوابط المكلفة بالوزن المحدد والسلامة حسب القوانين المنصوص عليها في النصوص التنظيمية لهذا القطاع شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب السيد المستشار.

لا. إذن إذا سمحتم ننتقل إلى السؤال الموالي وهو أيضا موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول تنامي ظاهرة الباعة المتجولين وأثرها على التجارة الوطنية والرواج الاقتصادي للمستشار المحترم السيد خيري بلخير فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعرف ظاهرة الباعة المتجولين باعة الرصيف أصحاب الشاحنات والعربات تناميا مضطردا، هاته الظاهرة التي يجمع الجميع على أنها تخلق فوضى عارمة ولها تأثير سلبي كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبحكم تعدد وتداخل أسباب انتشارها أصبح التحكم فيها والحد منها أمر ضروري واستعجاليا باتخاذ اجراءات اجتماعية إدارية وقانونية في فعالة وفاعلة وتجاوز الطرق الإدارية والتقليدية التي وظفت سابقا لمعالجتها نظرا لثبوت عدم نجاعتها السيد الوزير كيف يمكن تنظيم التجارة والحرف وقد أكيل أمر ممارستها في الجماعات المحلية التي تسلم الرخص للباعة المتجولين في غياب مندوبية وزارة التجارة دون التنسيق مع الغرف التجارية الأمر الذي يستدعي التفكير وإعادة النظر حماية لتجارتنا الوطنية وموارد خزينة الدولة من التملص الضريبي لهؤلاء الباعة.

فالتجار الحقيقيون والذين هم في وضعية قانونية أصبحوا متضررين من انتشار هذه الظاهرة خصوصا وأن جل السلع التي يروجها الباعة المتجولون مهربة سواء من سبتة أو مليلية منها فاسدة بحكم تجاوز مدة صلاحيتها الشيء الذي ينتج عنها عدة مشاكل صعبة للمواطنين في غياب تشديد المراقبة، السيد الوزير حقيقة أصبح الباعة المتجولون يشكلون بفئة واسعة تتجسد فيها كل التركيبات الاجتماعية ومعالجة هذه الظاهرة يتطلب باعداد واقعية وترتكز على تباين مظاهرها عبر مختلف مناطق البلاد هذه الدراسات التي يجب أن تأتي بحلول وتسمح لمتطي هذه الحرفة بالاندماج داخل المجتمع من جهة ويحمي التاجر الحقيقي والاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى السيد الوزير كيف تتصورون أن الوضع التجاري دون الحد من هذه الظاهرة ؟ وهل من مشروع متكامل لايقاف زحف هذه الظاهرة؟ وبالخصوص نعرف أن كل مهرب و ربما كيقضي على عشرة من اليد العاملة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا السؤال المطروح الهام المقدم من السيد المستشار نشكره عليه المتعلق بظاهرة الباعة المتجولين وتصور هذه الوزارة لوضعية التجارة بدون الحد منها وكذا الاجراءات المتخذة لايقاف زحف هذه الظاهرة، يشرفني أن أحيطكم علما بأن مشكل الباعة المتجولين يعد من المشاكل التي تعرقل تنمية القطاع التجاري وخصوصا وأن عدد الممارسين لهذا النشاط أصبح في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة وتشكل هذه الظاهرة وفي وضعيتها الحالية أحد معوقات الاقتصاد المغربي الذي أصبح مدعوا أكثر من السابق إلى مسايرة العصر والافتتاح على السوق اقتداءا بالدول المتقدمة وفي هذا الصدد وعيا من هذه الوزارة على أن أهمية القطاع التجاري فإنها بصدد إعداد برنامج لتنظيم ممارسة هذا النشاط وقد تبين من أول تشخيص للوضعية الحالية لهذا النوع من التجارة أنه رغم الخاصية المشتركة التي يتميز بها وهي عرض السلع في الشارع أن هناك عدة أنواع من الباعة المتجولين يمكن أن نذكر منهم كمثال: الأشخاص الذين يقتنون سلعهم هم تجار الجملة الأشخاص المكلفون من قبل الشركات لتسويق سلعهم الأشخاص الذين يبيعون سلعهم من صنعهم الخاص أو من صنع أفراد عائلاتهم الأشخاص الذين يبيعون السلع المهربة، الأشخاص الذين يساعدون التجار النظاميين على تسويق سلعهم خارج متاجرهم إلى غير ذلك.

وفي هذا الصدد ارتأت الوزارة نوعين من الاجراءات لتنظيم الباعة المتجولين للحد من استفحال ظاهرة التجارة الغير المنظمة أولا، تثبيت الباعة المتجولين الذين يمارسون هذه التجارة بصفة دائمة طيلة السنة وذلك عن طريق تحديد الباعة الذي سيتم تحديثهم وكذا الأماكن التي سيتم فيها بناء مراكز لإيواء الباعة بشروط مشجعة تتلاءم مع امكانياتهم وهذه العملية يجب أن تنجز بشراكة مع مختلف مع المتدخلين وخصوصا الجماعات المحلية السلطات المحلية، غرف التجارة والصناعة والخدمات من جمعيات المهنية إعداد دفتر التحملات يحدد شروط الاستفادة التجارية وكذا طرق صيانة هذه المراكز والمحافظة على رونقها ونظافتها، خلق نظام مبسط لتمويل المشاريع التجارية الصغرى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد مشروعا نموذجيا يوجد الآن بصدد الإنتاج في إطارشراكة بين هذه الوزارة والجماعة الحضرية سايس بفاس لتثبيت الباعة المتجولين الذين يمارسون بصفة دائمة وقارة فوق تراب الجماعة، ويهم المشروع بناء مركزين تجاريين لإيواء هؤلاء التجار الذين يشكلون حول 300 متجر يعني هذا كنموذج طبعا إلى عطا نتائج الوزارة سوف تعميمه في باقي الأقاليم ثانيا، تنظيم الباعة المتجولين الموسمي الذين يمارسون نشاطهم خلال فترات متفرقة في السنة وفي بعض المناسبات العطل، الأعياد، شهر رمضان، إلى غير ذلك إلى أن عملية التثبيت خص الباعة المتجولين لن تمكن من استيعاب إلا قليلا منهم بينما هم من أجل تنظيم هذه التجارة فمن اللازم أن تكون أماكن خاصة لإيواء تتوفر على الشروط الضرورية حتي لا يكون لها تأثير سلبي غلى الأخرى من التجارات المنظمة وبالطبع فإن مسؤولية ودور الجماعات المحلية وكذلك الغرف التجارية والصناعية يعني دور أساسي فيما يخص مساعدة الوزارة على تنظيم ومحاولة استيعاب هؤلاء الباعة المتجولين وتثبيتهم في أماكن ثابتة وصالحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من تعقيب؟

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير ولكن أنا اللي أبغيت نتفهموا هو مكاينش شي حاجة اللي غادي اتفكروا في هذا، السيد الوزير الجواب ديالكم يعني بالخصوص هاد رخص وخا غادي اتنظموا غتنضموا واحد المكان ولكن الرخص غادي يتزايدو بالخصوص وبكل صراحة مدام بما أن إلى جينا هاهي كاينة الاستحقاقات المقبلة المجالس البلدية أشنو غادي يديروا ، غادي يعطيوا الرخص وهذا هو المشكل اللي راه واقع لأن غادي نعطيوها للبلديات راه هاد الشي غادي انزيدوا في الفوضى وحنا الآن الحكومة عاجزة باش تحمي هاد التجار وتحمي الموارد ديال الدولة وكنطلبوا منكم السيد الوزير خاص يوضعو شي حاجة لهذه المشكلة والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السيد الوزير عندك تعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

تعقيب على جواب السيد المستشار أقول بأنه احنا مرينا بعدة تجارب أنا شخصيا لما كنت من أحد أعضاء المسيرين بالرباط طرحت علينا هذه المسألة وهي مسالة الباعة المتجولين وفعلا يعني أعملنا اتفاق مابين المجلس البلدي وما بين الغرفة التجارية واستطعنا باش أنشؤاواحد العدد ديال ما يسمى بالقيساريات هنا في الرباط وستوعبنا عدد من الباعة المتجولين والآن راهما حقيقة في وضعية مريحة لا بالنسبة للمداخيل ديالهم ولا بالنسبة للطريقة باش تايتاجرو ولهذا إلى اعتمدنا فقط عن الوزارة راه اصعيب باش يمكن تقضي على هذه الظاهرة في جميع أقاليم المملكة يعني بأن هذه مسألة محلية لابد من إقحام المجالس ولا بد كذلك من اقحام الغرف وتم الوزارة غادي يمكن لها تقوم بدورها فيما يخص المساعدة على تنظيم الباعة المتجولين لتثبيتهم والتدخل للحصول على أراضي بأثمنة مناسبة وكذلك على صياغة دفتر التحملات إلى غير ذلك.

فإذن لا بد من التعاون ما بين هذه السلطات وما نبقاوشاي احنا فقط في إطار أنه العملية انظرو لها بعملية انتخابية بمقدار ما نظرو لها بأنها عملية اللي غادي يستافدو منها يعني أولا يعني المدينة أو الجماعة اللي هي غادي اتنظم فيها ثم غيستافدو منها كذلك التجار والمجالس اللي كتقوم بهذا العمل طبعا يعني غدي إكون شاهد لها من طرف السكان بأنها خدمات مشاريع اللي غادي يمكن ليها تنفعها حتى في الحملة الانتخابية هذا شيء ماشي عيب يعني كنتمناوا على أنه كل جماعة تربح الانتخابات بسبب المشاريع التي أنجزتها ماشي بأسباب أخرى أو وسائل أخرى أو أساليب اللي هي غير مشروعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته والآن ننتقل إلى قطاع النقل ، الملاحة التجارية، أول سؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة للحد من حوادث السير، للمستشارين المحترمين ، السادة حسن واهروش، عبد الكريم الودغيري، سيدي محمد أقطور، محمد الرحموني فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين:

السيد الوزير، لا يخفى عليكم استفحال ظاهرة حوادث السير ببلادنا وما ينتج عنها من خسائر بالغة سواء منها المادية أو في الأرواح ونعلم جميعا أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والتي تتلخص لحالة متدهورة لبعض الطرق وعدم احترام مستعملي الطرق منها أصحاب العربات والراجلين لقوانين السير وعدم الاعتناء الميكانيكية للعربات وتهافت المهنيين في النقل العمومي إلى الرجع السريع دون أن يحرصوا على ضمان شروط السلامة المطلوبة قانونا، لذلك أتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال التالي ما هي النتائج المحصل عليها من خلال الحملات الوطنية للوقاية من حوادث السيد؟ وما هي الإجراءات التي تستعزمون اتخاذها قصد مواجهة هذه الظاهرة؟ خاصة اتجاه مهنيي النقل العمومي وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير اتفضلوا.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمون،

أتوجه بالشكر الجزيل لأصحاب هذا السؤال الذي يأتي في ظروف تعرف أن وللأسف تتكاثر فيها حوادث السير ألا وهي ظروف العطل الصيفية وللتذكير فإنه بالنسبة للسنة الماضية يعني سنة 2000 لقد سجلنا وهي للأسف بالنسبة لشهري يوليوز وغشت 9394 حادثة ،منها 797 وفاة ومن الطبيعي أننا كلنا نتأسف ونتقدم لذوي الضحايا بتعازينا، إن الحملات التي تقوم بها اللجنة لحوادث السيد والتي يوجد ضمنها عدد من الإدارات فعلا أخذت تأتي أكلها وهكذا لاحظنا في الشهور الأخيرة وبالضبط في السنة الماضية تراجع في حوادث السير داخل المدن وهذا سيء جد مهم وتعتبرها كبشري ونتمنى أن هذا الإتجاه إن شاء الله سيتغرق، ومن الطبيعي عندما نتكلم عن حوادث السير فإننا نتوجه إلى كل من يستعمل الطريق سواء في نقل البضائع أن نقل المسافرين أو غير دلك من وسائل النقل ونعتمد دائما على المقولة المزثورة وهو :(ذكر فإن الذكرى تنفع المومنين)، ولهذا فإننا نستمر دوما في القيام بعملية التحسيس وأنتم تعلمون أننا شرعنا بالنسبة لهذا الصيف يوم 15 يونيو في الحملة الصيفية التي ستستمر إن شاء الله إلى مستهل شتنبر وشهارها شهار جد مهم وهو المواطنة والسلامة الطرقية، فاحترام قانون السير فعلا سيكون عنوان ودليل عن المواطنة، وبالتالي فإنني أهيب بكل من يسوق أية عربة أن يتحلى بهذه الروح وإن يحترم من الطبيعية المواطن والمواطنة التي هي في طريقه أو هي في السيارة وإن شاء الله هذا الموسم الصيفي.

لقد قرر الوزير الأول الذي ترأس لجنة مهمة تسهر على الحد من حوادث السير، لقد تقرر تعزيز المراقبة الطرقية والزجر ولاشك إن رجال الدرك ورجال الأمن سيقومون بالواجب وإن شاء الله ينفذون تعليمات الحكومة كما تفضل وزير الصحة مشكورا واتخذ عدد من الإجراءات للسهر على إسعاف المصابين للتصفيف مما كان يتسبب في عدد من الوافيات وهذه المناسبة، أتوجه بالشكر الجزيل لمصالح وزارة الصحة على اختلاف أنواعها، كذلك أعتنم هذه الفرصة لأخبر السادة المستشارين والمواطنين قاطبة أننا إن شاء الله نركز الحملة هذه السنة على ثلاث محاور.

- محور دائم وهو التقليل من الساعة لما يترتب عن الإسراع في السير من الحوادث وخاصة عندما يتعلق الأمر بتجاوز لبعهض السياراتو، وارتباطا بهذا المحور فإننا ننصح ركاب الحافلات والعربات على اختلاف أنواعها باستعمال الرباط لأن من الطبيعة ذلك الحزام جد مهم، ولوحظ أن أكثر 50٪ من الموتى أو الجرحى يكون سببها عدم استعمال ذلك الحزام وبالتالي هناك شهار «أحب

الحياة وأربط حزام النجاة» فهذا جد مهم، كذلك بالنسبة للتجاوز فهناك شعار«التجاوز كله خطر»، نتمنى للمواطنين أن يأخذوا بعين الإعتبار هذا الشعار، فمن الطبيعي أن الحكومة تعمل كلما في استطاعاتها للتقليل من هذه الأحداث وتنصح كذلك من يستعمل الطريق السيارات يتأكد دائما من ضغط الهواء بالنسبة للعجلات لأنه لوحظ أن 25٪ من انفجارات العجلات تكون نتيجة عدم تأكد من أن تلك العجلات ليس فيها الضغط الكافي فهذه مجموعة من النصائح ومن الشعرات نتمنى أن يأخذها المواطن بعين الإعتبار وخاصة أن السيد الوزير الأول أصدر يوم 12 من شهر يونيو منشور يهدف الى إحداث لجن إقليمية للسلامة الطرقية، فهذه مسؤولية كل إقليم ولتكون هذه اللجن وبجانب السلطات والمنتخبين ومن الطبيعي ممثلين عن الدرك والأمن الى غير ذلك، فنتمنى أن تساعد هذه الإجراءات كلها على الحد من حوادث السير، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

هل لكم تعقيب تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، نحن في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، نعرف المجهود التي تقوم به وزارة النقل فيما يخص الحد من حوادث السير، ولكن السيد الوزير تبقى بعض العقول عند بعض السائقين مازالت هي هي لم تتغير رغم اللجنة للوقاية من حوادث السير، لهذا نطلب منكم إذا كان ممكنا السيد الوزير، أن تكون لدى السائق شهادة طبية، تثبت أو تحدد الحالة النفسية أو العصبية للسائق، وبخصوص سائقين سواق لحافلات النقل العمومي، إذ نجدهم في الطرقات يتصرفون بعض التصوفات الصبيانية يتجاوزون بدون تردد، لا في المنهرج ولا عير المنعرج، ويسرعون بسرعة تفوق 100 كلم أو 120 كلم، ثم الذي يثبت بأن بعض السائقين يكونون في حالة نفسية مهزوزة، عندما نكون مسافرين مع هؤلاء السواق نجدهم يدخنون بكثرة، ويشربون القهوة بكثرة، وهذا يدل على أن عصبيتهم ليست في راحة، ولا يمكن لسائق أن يكون في حالة عصبية وهو بسوق ب 40أو 60 شخصيا فعليه أن يأخذ راحته ويعوض بسائق آخر يأخذ مكانته لمدة 24 ساعة أو نهارا كاملا علي الأقل.

ثم السيد الوزير هناك بعض الحافلات، فأنا أتلكم كثيرا عنها، لأن في هذه السنة كثرت الحوادث بحافلات المسافرين، أصحاب الحافلات لا يعتنون بها، فعدم العناية بالحافلات لا من ناحية العجلات تكون ممسوحة حى بعض الأضواء وعلامة الإتجاه غير موجودة، حتى المقود يفرطون فيه فالكارثة التي وقعت في هذه السنة بمراكش يقولون أن سببها هو المقود رغم أنه أصلح من طرف السائق، في الأخير انقلب كل شيء في الواد (سيب في الواد) إذا سمح لي السيد الرئيس، كما جاء على لسان السيد الوزير أن الإغاثة غير موجودة، يوم الأحد في الليل وقعت حادثة قاتلة مهينة من خروج بن كرير ب 2 كيلو متر، كنت من الأوائل الذي وقف أمام تلك الحادثة فالكل مات لا من كان في السيارة ولا من في الحافلة، فهاتفنا رقم 177 سيدي الوزير لم يجبنا أحد هل 177 هو رقم الدرك؟ لم نعرف لهذا لم يجبنا أحد؟ فالهاتف يرن 4 مرات ثم ينقطع، ولكن نحمد الله ونشكره كانت هناك فرقة الحرس الملكي هي التي قامت بجميع الجثث من الطريق، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير باختصار من فضلك لقد فات وقتكم الكافي، باختصار من فضلك.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل والملاحة التجارية:

شكرا السيد الرئيس،

فقط أردت أن أطمئن السيد المستشار المحترم أننا سندرس اقتراحاته، وأننا إن شاء الله ستكون عندنا لقاءات أخرى لنقيم من جديد غدا الوضع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي موجه لوزير النقل والملاحة التجارية حول غياب بواخر تجارية في أغلب المناطق المغربية، وخاصة المنطقة الشرقية للمستشارين المحترمين السيد عبد الكريم الناصري، ومحمد الأنصاري.

المستشار السيد عبد الكريم الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

فليتفضل أحد المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يعتبر النقل البحري عنصرا أساسيا للتنمية لكونه حلقة وصل بين مختلف الفروع وأوقجه النشاط الاقتصادي عامة، إذا لا يمكن تصور مجهود تنموي، في أي مجال دون أن يلعب فيه النقل دورا حيويا وحايما، فالنقل بالمغرب يشكل ضرورة حيوية حيث أصبح الإهتمام بخدماته وتحسينه يحتل الصدارة في قائمة الأولويات لذا يجب أن يستجيب هذا القطاع لكل حاجيات الزبناء سواء منهم العموميين أو الخواص، وذلك لبرمجة عمليات النقل وتوفير الوسائل الضرورية ؛كما يجب ضمان سلامة الملاحة البحرية ومراقبة السفن من طرف المصالح التقنية لمديرية الملاحة التجارية ولهذا فنحن نحتاج الى بواخر تمكن من شحن واستيراد جميع أنواع المبادلات من وإلى الأسواق العالمية.

إن المنطقة الشرقية تعتبر من المناطق المعروفة بزراعة الحوامض والخضروات، لكن هناك مشكل يطرح باستمرار لدى المصدرين بالمنطقة وخاصة في فصل الصيف والأعياد الدينية والوطنية بحيث يزداد دخول عدد المهاجرين ومعادرتهم، والمنطقة لا تحتوي إلا على شركتين، هما شركة «المادات»و«فري ماروك» هاتان الشركتان اللتان تدعيان بأنهما لا تحتويان على الرخص الخاصة بالمسافرين مما يشكل الحركة التجارة بالمنطقة حيث تفضل هاته الشركات التعامل مع المسافرين نظرا للأرباح التي تدر عليها والشيء الذي يؤدي الى تعطيل نقل الموارد التجارية من حوامض وفواكه وأسماك وما يسبب أيضا في إتلافها نظرا للإنتظار الطويل بالميناء سواء في «ألمينيا»أو«بالناظور».

لذا نسألكم السيد الوزير، هل فكرتم في إيجاد بواخر خاصة بالتصدير بالنسبة للمنطقة لضمان سلامة المواد المصدرة والإسهام في إنعاش المنطقة الشرقية ، وضمان صحة الصادرات، والحفاظ على سلامتها ومواعيدها مع الزبناء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا لأصحاب السؤال، أريد قبل كل شيء، أن أذكر بأن الخط البحري الرابط بين الناظور وألمينيا دشن في سنة 1995 ولقد لاحظنا منذ ذلك التاريخ إقبال على هذا الخط أربع شركات وهي: لماديث، وكوناريط، وسينماركو، ومراسمت، ولقد رخص لهذه الشركات بنقل الركاب والسيارات والحافلات والشاحنات، وهكذا علي سبيل المثال لقد تم في سنة 2000 نقل 5497 شاحنة بالنسبة لكل السنة وبالنسبة لخمسة الأشهر الأولي من هذه السنة، لاحظنا أن في معدل عشرة شاحنة في اليوم تنقل ومن جهة لأخرى، لاشك أنكم تعلمون أن خلال سنة 2000 تم فتح خط بين الناظور والجزيرة الخضراء، خصص لنقل البواكير والحوامض بواسطة الحاويات على متن بواخر مغربية في جميع الإتجاهات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعليق للسيد المستشار تفضل.

السيد المستشار:

بالتأكيد نقوم بمجهود كبير لننقد هذه المنطقة من هذا المشكل الذي صرحنا به، ونقول للسيد الوزير أن هذه السنة مرت 5000 شاحنة ولكن المشكل المطروح وأنا صاحب المهنة بأن في الأعياد الوطنية وخاصة في دخول سيدنا رمان أولا في الأعياد كعيد الفطر يزداد دخول الجالية المغربية ونحن مع الجالية المغربية ومع جميع الخدمات التي تعطى لجاليتنا، وبهذه المناسبة نشكر الشركات التي حاليا ضاعفت الحظ برحلات زائدة وجلبت بواخر أخرى ولماذا لا في وقت الشتاء.

هذا لا يعني أننا نهمل الميدان التجاري، يجب أن نطالب هذه الشركات كيفما عززت أسطولها في فصل الصيف، يجب عليها كذلك أن تعززها في زيام التصدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير لديكم تعليق، تفضلوا.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

السيد الرئيس،

أريد أن أقول فقط أن، لاشك أن أصحاب الشركات استمعوا إلى هذا التعقيب والتدخل وأنهم سيدرسونه وإذا كانت الحاجة إلى إضافة بواخر أخرى إن شاء الله، سيلبون هذا الطلب، لكي يربحوا أموالا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكره على مساهمته، الآن السؤال الموالي يتعلق بقطاع وزارة الثقافة والإتصال حول وضعية الإعلام السمعي والبصري في بلادنا للمستشارين المحترمين السادة: الصوالحي بوزكري- أحمد المنتصر- سعيد العروي- سعيد امبارك فليتفضل أحد المستشارين، تفضل السيد صوالحي بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

هذا السؤال يطرحه فريق الحركة الشعبية على السيد وزير الإعلام من خلال وجهة نظره، والرؤية التي يرى بها الإعلام بالكيفية التي يسير عليها الآن، ذلك السيد الوزير أن المشهد الإعلامي في البلاد نعتبر أنه سجل تراجعات في إتجاه التضييق والإقصاء في حين نادت الحكومة بإحداث مجتمع الإعلام، نلاحظ يوم عن يوم انحراف وسائل الإعلام السمعي والبصري الرسمي بقناتيه الذي أصبحت هذه الوسائل موجهة وتسير بالتعليمات الإدارية خدمة لأغراض حزب أو أحزاب والتعريف بمنظورها دون غيرها.

فأصبحنا أمام الرأي الواحد الأوحد، لتمرير خطاب الحكومة والوزراء ومن يسبح في فلكه، لقد سئم المواطن الذي يدفع الضرائب لتأمين ميزانية هذا القطاع، سئم من سماع ومشاهدة نفس الوجوه، نفس الخطاب، نفس النظرية وكأننا في نظام الحزب الوحيد، حزب الدولة ذلك النظام الذي نعرف أنه تخلى عنه أصحابه ومنظوره في حين لازال يتشبث البعض به هنا، إنه سيدي الوزير وضع شاذ، وضع أقل ما يمكن أن نقول عنه، أنه خارج زمان «أنكرونيك» خصوصا بعدما اتخذتم مؤخرا قرار التعتيم على أعمال اللجن البرلمانية، وتكميم أصوات أحزاب المعارضة في التعامل معها، بمناسبة لقاءاتها مع مناضليها، تعامل باستخفاف وبأداء أقل ما نقول عنه أنه تنقصه المهنية، سؤال للسيد الوزير، كيف تفسرون هذه الوضعية الشاذة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة والاتصال:

أود في البداية أن أؤكد أن الصورة التي ترسمونها سيد المستشار المحترم لوسائل الإعلام السمعية البصرية هي التي توجد خارج زمانها، لأنكم تتحدثون بالتأكيد عن تلفزيون أيام زمان وعن إذاعة أيام زمان، أيام ماكانت هذه الأجهزة بيد وزارة الداخلية السابقة توجهها حيثما تشاء وكيفما تشاء وتسخرها لخدمة من تشاء، أما الآن فإن هذه الأجهزة تتخذ طريقها يوما بعد يوم، لتبني جهازا إعلاميا مهنيا، مستقلا عن الحكومة ومستقبلا عن كل الأهواء الأخرى، صحيح أننا لم نصل بعد الى درجة التلفزيونات والإذاعات التي تكسب اليوم رهانات المنافسة في هعذا المجال، لأسلال متعددة، الحكومة عاكفة علي إيجاد الحلول المناسبة لها.

هناك أسباب تشريعية تتعلق بتنظيم المجال السمعي البصري والحكومة ستأتي قريبا بمشروع واضح في هذا المجال، هناك جانب يتعلق بالأنظمة المتحكمة في هذه المؤسسات ، والحك،مة ستقدم لمجلسكم الموقر قريبا اقتراحات لتحويل هذه الأنظمة، هناك أيضا مجهودات يجب أن تقدم غي مجال التأطير البشري، نحن لا يمكن أن نصنع تلفزيونا وإذاعة منافسة وقوية بتأطير بشري ضعيف، يجب أن يكون هناك التأطير البشري اللازم، والحكومة عاكفة على إيجاد الوسائل الضرورية للقيام بهذا التأطير البشري المناسب، وهناك أخيرا مجهود تقني ومجهود استثماري لابد منه لكي تصبح قنواتنا وإذاعتنا قادرة على المنافسة، وقادرة على تقديم المنتوج الجيد لأبناد الشعب المغربي.

لكن مع كل هذا الخصاص الذي تحاول الحكومة أن تتداركه هناك مجهود حقيقي اليوم، في هذه الأجهزة وهناك تقديم لآراء مختلفة وهناك نقد للحكومة نفسها من خلال هذه الأجهزة ولم يسبق أبدا لفقرات الأخبار والتعاليق، والربورتاجات، والاستضافات أن خصصت مساحات واسعة للحوار والمناقشة، وعرض الأراء المختلفة والمتباينة، بطبيعة الحال كل هذا اليوم لن يكتمل، ولن يصبح في الصورة التي نتوخاها جميعا، إلا عندما نؤسس الآليات والهياكل الكفيلة بوضع برامج للمراقبة وللتحكيم وللتنظيم، وهو المشروع الذي سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن بشر به، وسنصل إليه قريبا إن شاء الله بإحداث الهيئة العليا التي ستكون مرجعنا جميعا للفصل في التظلمات وللحرص على أن تكون التلفزة والإذاعة ووسائل الإعلام العمومية كلها أن تكون منسجمة تماما مع تعدديتنا، هذه التعددية التي تعرفونها السيد المستشار المحترم، أنها بنية قادرة في نظامنا السياسي والثقافي منذ الاستقلال، وبلدنا لن يعرف نظام الحزب الوحيد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني الزملاء،

هانحن في العهد الجديد للعولمة الألفية الثالثة، نتساءل سيدي الوزير، من لديه شجاعة ليجيب علي السيد المستشار المحترم، إن حاليا الشاشة التلفزة الأولى والثانية التي هي حاليا ملك محبوس على هيئتين أو زكثر، ولكن من هم السادة الوزراء المنتمين لحزبكم أو أساتذة الذين يمرون بواسطة التلفزة المغربية كأساتذة مفكرين، وهم منتمون لحزب السيد الوزير، فكل إنسان مواطن مغربي وكل مسؤول أو كل ممثل الأمة أراد أن يعبر عن رأيه، أو مشاكل المواطنين لا تعطى لهم تمام الفرصة، أكثر دليل والغريب في الأمر «الله أكبر» أمس، كانت الوزارة الداخلية وكانت الفرصة تعطى للجميع الكل يستفيد، الآن نتكلم عن التغيير وعن التناوب ونضغط على السادة المديرين الذين هم المسؤولين نقول لهم أي أمر يطرح إلا بإذن السيد الوزير أو السيد الوزير الزول، وإلا فنحن موجودين هنا فليتحملوا مسؤوليتهم.

هل هذا هو التغيير؟ هل هذا في نظركم هو التناوب؟ صحيح لأجل مصلحة البلاد لكي يستفيذ المواطن، نضغط على المواطنين لكي يشاهدوا برامجنا الحزبية، ويشاهدوا أيضا وزراءنا، هل توجد وزارة هيئة معينة؟ لا، فالرأي العام عليه أن يستفيد السيد الرئيس أرجوك، فتهميش المعارضة في حد ذاتها، ليست إرادة المواطنين، هل هذه الشفافية والنزاهة والديمقراطية؟ لقد كنا دائما نسمع دولة الحق والقانون، هل في نظر السيد الوزير هذه هي دولة الحق القانون؟

لكي نضغط على المواطنين أن يشاهدوا البرامج الخاصة لإشهار الحزب الوحيد، صحيح كان من قبل الحزب الوحيد، أما الآن فالحمد لله، أعطانا الله ملكا بأفكار جديدة وأسلوب جديد، رجل التغيير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت... تفضلوا السيد الوزير... لاسمح لي السيد المستشار، باقي الناس من بعد منكم... حاسين داك الشي بالضبط... راه فلتيها، ماتعاودش الأفكار.... تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس، باختصار الشديد أنا لن أمانع بالنسبة للسيد المستشار المحترم، إذا كان يحن لتلفزيون الداخلية، لقد انتهى هذا العهد، وأنا أسف بالنسبة لكم لهذا الحنين القوي لهذا العهد، لكن لابد مايعرفوا ويعرف الجميع، وجميع المواطنين أن المثقفين والمفكرين الذين يأتون إلى التلفزة هذا شرف لنا جميعا إذا كانوا منتمين، وقبل أن يكونوا منتمين فهم مفكرين وأدباء وفنانين وهم ملكنا جميعا، ليس ملكا لحزب ما، هم ملك للمغرب كله، فالتلفزيون والإذاعة عليهم واجب خدمة عمومية عليهم أن يقدموها للمواطنين، الحق في الإعلام، والحق في الرخبار والحق في متابعة المسؤولين ومحاسبتهم، هذا التلفزيون والإذاعة الوطنية مسوولين علي القيام به، ومن واجبهم لأنه خدمة عمومية مقابل التمويل العمومي الذي يقدم لهم، ولذلك التعبير على الرأي «نعم» أنا معكم يجب أن يكون

بالقسطاس بين الأغلبية والمعارضة، ونحن نمشي نحو تنظيم هذا الأمر بحيث لا يصبح فيه أي خلاف، لكن متابعة الأخبار ومتابعة الأنشطة الرسمية، ومتابعة الأنشطة الحكومية والأنشطة البرلمانية، كل كذلك يدخل في صلب اختصاص الخدمة العمومية التي هي من واجب الإذاعة والتلفزيون، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، السؤال الموالي حول تسوية الوضعية الإدارية للموظفين الإداريين المجازين الغير المدمجين في السلم الزيدي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، وشكرا.

السيد المستشار أحمد الزيدي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعمل بمختلف القطاعات العمومية، فئة من الموظفين حاصلة على الإجازة لم تترقى الى السلم العاشر، بناء على شهاداتها بالرغم من أن فئات أخرى استفادت من الإدماج في نفس الإطار في بعض الوزارات الأخرى، ونخص بالذكر المجندين في إطار الخدمة المدنية، وحاملي الإجازات في العلوم وبعض الأطر بوزارة الداخلية، في حين أن أطر إدارية أخرى رغم حصولها على نفس الشهادات الجامعية وتتوفر على كفاءات علمية ومهنية تعاملت معها الجهات المسؤولة بنوع من التهميش والإقصاء بحجة غياب مناصب مالية مما يعتبر تمييزا لا قانونيا ومساسا بمدأ المساواة في تقلد الوظائف العمومية، لكل ذلك نساءلكم السيد الوزير.

أولا: هل تتوفر وزارتكم على إحصاء دقيق ومضبوط حول هذه الفئة المحرومة من الإدماج في السلم العاشر بدون واجب حق؟

ثانيا: ماهي الإجراءات والتدابير العملية التي تعتزمون القيام بها لإنصاف هذه الفئة وتسوية وضعيتها الإدارية انسجاما مع التوجهات الرامية الى إعادة الإعتبار للعنصر البشري داخل الإدارة؟

شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار والكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد امحمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن التساؤل المطروح في جوهره وفي عمقه، يجد تجاوبا مع توجه الحكومة ومع توجه وزارة الوظيفة العمومية بالذات، لكن أن نقول بدون وجهة حق هذا لانشاطره أبدا، الأمر يتعلق بفئة من المجازين، تنازلوا عن طواعيه واختيار، وأخفوا شهادتهم من أجل الحصول على وظائف في سلاليم أقل من السلم العاشر، الذي يخول لهم القانون الحق في الإدماج فيه، عندما يجتازون المباراة، ولقد اختاروا الطريق الآخر، أي أنهم تقدموا بشهادات أقل من شهادات الإجازة ليحصلوا على وظائف أقل، هذا هو المشكل بين نسبة الأغلبية الساحقة من المجازين، نعهم كذلك نشاطركم الرزي في أن البعض من هؤلاء قد ترقى والبعض الاخر لم يترقى، ولكن الأمر لا يعود في اختيارات اعتباطية أو الي تفصيل هذا عن ذلك، وإنما يعود بالدرجة الأولى إلى أن بعض الإخوان الموظفين الذين دخلوا في سلاليم أقل من السلم العاشر، اجتهدوا ودخلوا الى مدارس تكوين بل إن بعضهم حصل على شهادات عليا، تخوله الدخول من جديد إلى الإدارة العمومية وبدون مباراة الى السلم الحادي عشر، لأنه له ديبلوم الدراسات العليا على سبيل المثال.

إذن الإشكالية يجب أن نتعمق في أسسها وفي جوهرها وكيف بدأت، إننا نؤكد بأنه بسبب إخفاء هذه الشهادات في الأول، لا نتوفر على أية إحصائية مضبوطة ولا نستطيع الحصول عليها لسببين.

السبب الأول: هو أن هؤلاء الإخوان من الأول لم يقدموا هذه الشهادات.

السبب الثاني: أن هذه عملية مد وجزر، كثير من الإخوان حصلوا على شهادات أخرى، وأصبحوا خارج منطقة سلم عشرة فما تحت وبعضهم أصبح في سلاليم أخرى وبالتالي فإن كل إحصاء لا يمكن ضبطه إلا عندما نتوفر على المعلومات الكافية بالنسبة لحاملي الإجازة.

نعم، وزارة الوظيفة العمومية كما تفضلتم تعتبرها ظاهرة وتعكف عليها وتحاول أن تجد الظروف الملائمة قانونيا من أجل إنصاف الكثير من المجازين، إن هؤلاء المجازين مفتوح دائما في وجههم إن يؤدوا الامتحانات بشهادتهم في الإجازة، لأن الترقية الى السلم العاشر، لا تخضه أبدا إلى المدة التي قضوها وبيدهم الإجازة، بل جيب عليهم أن يشاركوا في كل الامتحانات، إننا في عهد تدبير الموارد البشرية بأسلوب جديد، وبعقلية جديدة، وبتفكير جديد، أما التوظيف من أجل التوظيف أو الترقي في التوظيف بسبب وقائع لا تستند على قانون، فإننا نعتبر بأن الأمر قد انتهى ونحرص أن تتوفر الإدارة على موارد بشرية كافية من أجل أداء خدماتها للمواطنين بدون تمييز وبدون أي محاباة وتكون في المستوى هذا هو الطريق الذي نسير فيه اليوم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد سبق أن أكدتم السيد الوزير أن وضعية الإدارة والعاملين بها لا ترقى إلى مستوي ماتعرفه البلاد من تحولات وعلي مستوى العديد من الميادين، مما يعني أن الإطار القانوني المنظم للوظيفة العمومية أصبح متجاوز، وأصبح لا يواكب التحولات والمتطلبات الحالية للإدارة المغربية، ذلك مما يتبين على أن هناك تضارب بين الأنظمة الأساسية المنظمة لمختلف فئات الموظفين بسبب كثرتها أولا، ويدخل مشكل الترقي، بالنسبة بناءا على شهادة الإجازة في هذا الإطار ويجسد هذه التناقضات التي أشرنا إليها ونؤكد للسيد الوزير على أن المواطنين حاملين الإجازة هم موظفون تابعوا دراستهم، وبكرى الإدارة المغربية في خلال أواخر السبيعنات، نقول للمواطنين رغم أنهم يتوفرون على إجازة تخاطبهم على أن تشغلهم بمستوى السنة الثانية من الكلية وإذا امتنعوا عن ذلك، فلا شغل لهم.

السيد الوزير، لقد أصبح تعديل النصوص القانونية الحالية المتضمنة في الأنظمة الأساسية ضرورة أو إحداث نص قانوني يسمح بولوج السلم العاشر عن طريق شهادة الإجازة، شرعية هذا المطلب يستمد أساسها من عدة معطيات.

المعطى الأول: سبق أن تم إدماج نفس الفئة من الموظفين في السلم العاشر، بناءا على الإجازة بمقتضى مراسيم انتقالية ما بين 75و83.

المعطى الثاني: يتمثل في أن أطر أخري لقطاعات معينة يتم تسوية وضعيتها الإدارية بناءا على شهادة الإجازة نحن مع التعليم فوزارة الداخلية معنا هنا وغيرها من الوزارات.

المعطى الثالث: هو أن عدد الفئة المتضررة يقل بكثير عن عدد الفئات التي تمت تسوية وضعيتهم، وبالتالي فإنه لا يكلف خزينة الدولة مبالغ مالية لأن الأمر لا يتعلق بتوظيف مباشر أو رحداث مناصب جديدة، بل هناك تحويل أو إدخال ميزة.

المعطى الرابع: يتمثل في أن مختلف الوزارات راسلت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري مطالبة إياها بتسوية الوضعية الإدارية لهذه الفئة.

المعطى الخامس: أن كافة الهيئات السياسية والنقابية عبرت عن دعمها لمطالب الموظفين المجازين، وطالبت الجهات المسؤولة بإيجاد حل فوري لها.

السيد الوزير، إننا نعرف هذه المباراة وهذه المسائل على أي احتجاجات التي قاموا بها هؤلاء المواطنين وكانت آخرها وقفة احتجاجية 30 أبريل 2001 أمام وزارة الوظيفة العمومية طلبتم السيد الوزير لعقد لقاء مع القطاعات المعنية، نريد أن نعرف ماهي النتيجة التي وصلتم إليها؟ علما أنكم قدمتم اقتراح فيما قبل لاداعي لذكر التاريخ، فأنتم تعرفونه.

... الوزارة المعنية لكي يتم إحصاء المناصب المالية، واقترحتم أيضا أن تقام مباراة موحدة بالنسبة لجميع القطاعات في التوقيت الموحد، لقد كنتم من الناس المدافعين من قبل أن تنعيبوا وزيرا، وكنتم رئيس الفريق الاستقلالي، وكما كنتم من المتحمسين والمتبنيين وهذا هو الرأي الذي أطرحه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

شكرا السيد الرئيس، على كل حال لم أغير إلا الموقع، أما الأفكار فستبقى دائما بإذن الله كما كانت، أينما كان موقعي، ولكن أريد أن أؤكد بأنه هذا موضوع، أعتقد بأنه في الحوار لا يجب أن يجرنا إلى كثير من المزايدات التي لا معنى لها، هؤلاء الإخوان يستحقون العناية، وأنا لا أستطيع كيف توصلتم إلى أنه الأمر لا يتعلق فقط إلا باعتمادات مالية، لقد قلت بصريح العبارة، إننا لا نتوفر علي عدد هؤلاء المجازين نظرا لقضية الجذب والمد التي تارة يكون الإنسان قبل السلم العاشر ويصبح بعد ذلك في السلم الحادي عشر لأسباب تعود الى كفاءة وإلى مابدى له.

أنا لا أتصور أنه في عهد التناوب وفي عهد الشفافية يمكن أن نقول أننا يجب أن لا نغير أي شيء، أنا من دعاة التغيير، بالنسبة لكل قوانين الوظيفة العمومية، بل لأنني أسعى جاهدا من أجل أن أنصب قريبا إن شاء الله المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، كما وعد السيد الوزير الأول، وأعتقد أن هناك سيكون مجالا للحوار الشامل على أنه يجب أن نعترف بأن إدارتنا كتلة الأجور فيها تتعدى كل النسب العالمية، وبالتالي يجب أن نضبط مسارات جديدا للموظفين، ولأداء الموظفين، ولترقية الموظفين وأعتبر أن شيئا أساسيا يجب أن يحدث:

1- يجب أن تكون تلك المباراة معممة علي الجميع.

2- يجب أن تحتسب المردودية

3- يجب أن يكون كل طرف مبني علي الشفافية وعلى التشاور في اللجن المتساوية الأعضاء.

4- يجب أن نكون في إدارة هي في خدمة المصلحة العامة وأن يكون الموظف بمثاق الأخلاق الذي نهيئه رهن إشارة المواطنين ومتفتحا عليه، هذه الأهداف والأسس، أما عكس هذا لا أعتقد بأن مشكلا من هذا النوع يمكن أن يطرح هنا صحيح، استقبلت وسأستقبل دائما كل من يأتي الى وزارة الوظيفة العمومية وسأستقبل هؤلاء الإخوان كلما أرادوا، ولكن سأقول لهم، هاهو الحاجز القانوني، هاهو الحاجز المعنوي، ويجب أن نتجاوز كل الحواجز، وأبشركم بأننا في وزارة الوظيفة العمومية نتكب على هذا الموضوع بدون أدنى خوف من مناولته ولكنه لا نتوفر، هذه هي الحقيقة، وهذا لا يرجع الى وزارة الوظيفة العمومية ولا إلى غيرها، بل يرجع الى المجازين أنفسهم الذين لم يعلنوا يوم دخولهم الوظيفة العمومية أنهم كانوا يتوفرون على الإجازة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والقطاع الموالي يتعلق بالوزارة المنتدى لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالمياه والغابات، والموضوع حول الموارد البشرية لإدارة المياه والغابات للمستشار المحترم السيد ادريس الراضي، فليتفضل.

السيد المستشار ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع الغابات، قطاعا ذا أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم في توفير فرص الشغل مهمة، خصوصا بالعالم القروي، الذي يعاني الجفاف ولا يجد أغلب سكانه إلا العمل في هذا القطاع، كما يساهم هذا القطاع بنسبة مهمة في مداخيل الخزينة العامة والجماعات المحلية والسلالية بالإضافة الى توفير كمية هائلة من الإستهلاك الوطني للخشب، ولكن لازال لا يولي العناية التي يستحقها بالإضافة الى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإدارة ولحماية ملكنا الغابوي أمام شساعة المساحات الغابوية، وصعوبة المسالك بها، مما يفرض على الوزارة بأن تهتم بتنمية الموارد البشرية، خصوصا بالنسبة للمهندسين والتقنيين والحراس.

أيعقل السيد الوزير أن نحمل حارس واحد مسؤولية حراسة ما يزيد عن 3000 هكتار دون الوسائل الضرورية، في حين أنهم يخضعون لمحاسبة عسيرة في حالة وقوع حادث، وبالإضافة الي كل هذا، فإن هذه الفئة من موظفي الدولة أغلبهم يقطنون داخل الغابات مما يترتيب عنه صعوبات كبيرة في تمدرس أبناءهم وتلبية

حاجياتهم اليومية، وهذا يعتبر تضحية جسيمة من طرفهم، إذ ننبه السيد الوزير أن فئات عريضة من هؤلاء الحراس أصبحت تفضل العمل بالمكاتب مما سيعرض ثرواتنا الغابوية الى الإندثار.

السيد الرئيس، إن إحدى الدول الجوار قد دخلت الإتحاد الأوربي بفضل ثرواتها الغابوية، وبفضل ما اتخذته من إجراءات مادية وقانونية لتطوير الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، مما كان له الأثر الايجابي على اقتصاد هذه الدولة، فلماذا لا نستفيد نحن من هذه التجربة؟ متى ستعمل الوزارة على تحسين أوضاع موظفي هذا القطاع؟ وهل تتوفر الوزارة على تصور واضح لتوفير الامكانيات المادية والبشرية لحماية هذه الثروة الوطنية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الوزير تفضل.

السيد حسن الماعوني الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلف بالمياه والغابات:

الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المجترمين،

أشكر المستشار السيد ادريس الراضي علي تفكيره واهتمامه بموظفي المياه والغابات، وأريد أن أذكر هنا بأن تنمية الموارد البشرية وتحسين أوضاعهم وظروف عملهم يعتبر واحد من المحاور الأساسية للبرنامج الوطني الغابوي، هذا البرنامج الذي تتعامل معه الوزارة بتصور شامل للتدبير وتوفير الامكانيات الضرورية لإنجاز ماجاء في مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002-2004 وفي هذا الإطار تمت برمجة أربع لقط.

1- الرفع من مستوى الاعتمادات المرصودة للجهات.

2- تجديد السيارات القديمة المستعملة.

3- تعميم وسائل الاتصال على كل الجهات والمناطق.

4- عقلنة التدبير الموارد البشرية.

فيما يخص تحسين أوضاع موظفين المياه والغابات، أولا تمت تسوية وضعية الموظفين التقنيين، بعد صدور المرسوم المعدل في الجريدة الرسمية في 8 مارس 2001، كذلك تمت المصادقة في المجلس الوزاري يوم 31 ماي على مرسوم يمنح تعويضات خاصة لاعوان التقنيين للمياه والغابات بما فيهم المهندسين، هذا التعويض هو التعويض عن العزلة، والتعويض عن التشجير، والتعويض عن الاستغلال الغابوي، ريتما يخرج هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وسيكون إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، سوف يستفيد منه التقنيين والمهندسين من هذه التعويضات الخاصة أعطيت لهم من المرسوم، وكذلك بالنسبة للوزارة أرصد ت تنظيم أكثر من 20 امتحان للترقية واستفادت كذلك من الترقية الإستثنائية أكثر من 1700 موظف من المياه والغابات في مجال الشؤون الاجتماعية، مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي المياه والغابات، استكملت هياكلها، بعدما جمعت يوم 21 أبريل 2001 مجلسها الوطني، وسوف إن شاء الله تكون هذه المؤسسة الإطار الأساسي لدعم وتنمية الأوضاع الاجتماعية للموظفين، زيادة غلى هذا، فالبرنامج التكويني الذي رصدت له ميزانية هذه السنة، 2 ملايين درهم، سوف يرجع بالخير على تكوين التقنيين والبمهندسين، فيما يخص المؤسسة يمكن أن نقول أن المؤسسة الاجتماعية بدأت عملها، وهناك بعض المقررات التي لم تستعمل نبدأ بمدينة إفران هناك مقر يمكن أن يكون دخليا يلجأ إليه زبناء موظفي المياه والغابات هذا هو النموذج الأول وسوف رن شاء الله نكثر من هذه النماذج، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

إذن ننتقل الآن علي قطاع أخر يتعلق بوزارة الداخلية وقد تم تأجيله الى نهاية الجلسة بناء على طلب من السيد الوزير وبلغنا به عن طريق السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، إذن أول سؤال لدينا موجه الى السيد وزير الداخلية يتعلق بمراجعة الرسوم المتعلقة بتسجيل الأطفال الجدد بالحالة المدنية للمستشارين المحترمين السادة: حسن القشوحي- عبد الحميد بن علوش- ابراهيم آل حماد- الحسن بوعود- فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار محمد الأمين:

شكرا السيد الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارون،

إن المدة الزمنية المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بتسجيل الأطفال الجدد بالحالة المدنية لا تتعدى الشهر الواحد، هي في الحقيقة السيد الوزير مدة قصيرة ولا تتناسب مع وضعية العديد من سكان البوادي والمناطق الجبلية النائية، الذي لا يتسنى مع تسجيل أولادهم بمراكز الحالة المدنية التي غالبا ماتكون بعيدة عن أماكن سكنهم وهو ما يترتيب عنه تعقيدات إدارية، تبدأ برفع دعوة أمام المحاكم المختصة قصد المطالبة بالتسجيل، الشيء الذي يتطلب الكثير من المصاريف التي تثقل كاهل المعنيين بالأمر خاصة بالعالم القروي، والمناطق النائية مما يترتب عن ذلك في بعض الأحيان عدم تسجيل أطفالهم كليا ولتادي هذه التعقيدات الردارية يلتجأ البعض الى البحث عن شهادة طبية يكون فيها تاريخ الولادة غير صحيح ومطابقا للأجل المحدد قانونيا، ولكن لهذه الأسباب نساءلكم السيد الوزير عن إمكانية تمديد الشهر المنصوص عليه في القانون وتعويضه بمدة أطول وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيدأحمد الميداوي وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

فيما يخص الحالة المدنية، السادة المستشارين إزوا في جلسة الأمس كان مبمجا دراسة مشروع القانون، الذي يكون النظام الأساسي للحالة المدنية الجديدة وبالطبع بعد إنتهاء المصادقة على هذا القانون الأساسي، سيكون ملائما لكل المراسيم التي تلائم مع النص الجديد، فيما يخص النقطة المصددة التي أشاروا إليها السادة المستشارين والتي تتعلق مدة تسجيل الأطفال الجدد في الحالة المدنية نذكرها في ثلاثة أشياء:

- دول الجوار مثل: إسبانيا- فرنسا عندهم 3 أيام للتسجيل.

- دول الجوار العربية الإسلامية مثل: الجزائر- تونس- مصر لا تتعدى خمسة أيام.

- أما نحن قلنا في العرف المغرربي الذي نفتخر به أن العقيقة تكون في ظرف سبعة أيام، بحيث في ذلك اليوم المواطن له اسم الطفل، وتبقى 23 يوما ليقوم مهامه الأخرى.

ولا يمكن أن يقوم بمهامه حتي تكون لديه شهادة التلقيح، لكي تكون محافظة على أرواح الأطفال، بطبيعة الحال عدد مكاتب الحالة المدنية ليس بالعدد الذي يتمناه الإنسان ولكن في 1976 كان 360 مكتب والآن يتعدى عددها 2100 مكتب، هناك مجهودا في إتجاه تقريب المصالح الأساسية للمواطنين، لهذا فهذه النقطة بالذات والتي هي لأجل الشهر، يمكن أن يكون بعض التأخير فعلا ولكن هذا التأخير يرجع لأسباب ديال عددنا، وتقاليدنا وسوسيولوجيتنا، كما نعرف في المناطق القروية، وأنا أفتخر بانتهائي لها، في بعض الأحيان العرس يقام بالفاتحة ليس بالعقد وبالتالي عليه أن يعيد المساطر من الزول، هذه الأشياء قد تؤخر، ولكن في الاحصائيات التي نتوفر عليها ٪ 90 وأكثر من التسجيلات تمت في وقتها، لدى يتبين أن أجل شهر أجل معقول، وإذا مددناه سوف يكون عامل غير مباشر للتأخير أكثر ربما في عملية التسجيل.

ومع ذلك فهذه الاقتراحات مع إعادة النظر في النصوص التنظيمية التي ستصاحب القانون الأساسي للحالة المدنية، إذا كان هناك إتجاه يرى موضوعيتها يمكن أن تدرس، والسلامعليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول التدابير الاحتياطية لمواجهة الكوارث الطبيعية للمستشارن المحترم السيد محمد الخضوري، فلتفضل.

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير، سؤالي هذا كنت قد طرحته في شهر 11 سنة 1999 أعيد التذكير فهو سؤال مرتبط بالكوارث الطبيعية نجانا الله جميعا منها، إلا زن هناك بعض الكوارث التي لعب فيها البشر كثيرا، وسهل الأمور فيها بما في ذلك البناء المغشوش الغير المراقب، فأصبحنا نسمع في بلادنا أن هناك عمارة جديدة سقطت هناك وأن عمارة قديمة سقطت هنا، وهذا يحدث قلقا عند المواطنين ويدخل

الشك بين الناس المشترون والناس الذين يقومون ببناء هذا الور للسكن، وهكذا يخلق بعض المتاعب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تنتج عن هذه الكوارث، فسؤالي، السيد الوزير، في إطار اختصاصات وزارتكم الوصية والمشرفة على عدة قطاعات والمتوفرة على إمكانيات ووسائل مهمة، هل اتخذت وزارتكم أو تنوون إتخاذ التدابير والإجراءات لمواجهة بعض الكوارث الطبيعية المحتملة لاقدر الله كما إن انتشار التجاوزات والغش في البناء والذي يحصل أمام أنظار وأسماع أعوانكم في الولايات والأقاليم يهدد أمن وسلامة المواطنين، لهذا سنساءلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوون اعتمادها لتفعيل وتشديد المراقبة، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، أنا أشكر السيد المستشار المحترم محمد الخضوري الذي طرح هذا السؤال لأنني أقول في خطابي المتواضع في السنوات الأخيرة، إذا كان بالنسبة للتكنولوجيات، هناك تيكنولوجيات جد متقدمة، فالنسبة للخدمات الأساسية العامة، من الخدمات الجد متقدمة هي الوقاية المدنية، وهي المحافظة على البيئة، بحيث هذا القطاع سيعرف تطور جد مهم في السنوات المقبلة نظرا لثلاثة أسباب:

أولا: التجمع السكاني الذي يتكاثر حول أهم المراكز الاقتصادية.

ثانيا: التيكنولوجية أصبحت تستعمل مواد كيماوية وتقنيات معقدة وفي حالة الحوادث لاقدر الله، الإصابات تصيب أكبر عدد ممكن من الناس.

ثالثا: تراجع حرارة الأرض، تراجع المساحات المغطاة بالأشجار وزيادة التلوث بكيفية عامة، وانحصار (الأوزون) الذي يحمي الأرض.

هذه كلها عوامل تجعل الإنسان فعلا يطرح مشاكل في هذه القطاعات فنحن نحاول أن نعمل في 5 اتجاهات، اتجاهات عملية.

الإتجاه الأول: إذا وقعت حوادث لاقدر الله يجب أن يكون هناك تدريب لعدد من الكفاءات الطبية، ومساعديهم، ومحلات مهيئة لأن الطبيب غير متعود علي طب الكوارث فهو متعوذ علي الطب الطبيعي، كيف أن يكون له الآليات والتنظيم والنظرة العملية لكي يكون له رد الفعل السريع ويؤدي الخدمات الإنسانية.

الاتجاه الثاني: هو إتجاه وقائي قبل أن تكون البنايات وقبل أن يتم إنجاز المعامل، نطلب من الفاعلين أن يشركوا الوقاية المدنية زيادة علي إشراك المهندسين المعماريين والمهندسين المختصين في الهندسة المدنية، لكي تلبي البنايات شروط السلامة، وللأسف الشديد في هذا الميدان، نطرا لتدخل عدة قطاعات، تدخل القاعات الأخري، ماتتكونش هناك جبرية لمقاييس علمية ومع ذلك فإننا نعمل جاهدين حتي يكون رأي المختصين في الحماية الوقائية قبل أن يصبح...

الإتجاه الثالث: الخطر الكبير يأتي من الوجهة الصناعية بدأ في هذه السنة 2001 باشتراك الوقاية المدنية وأرباب المقاولات الصناعية ومنطقة الجمعية بعين السبع، أن يتم فحص المنشآت الصناعية وشركات التأمين وأن يكون هناك معدات لها وقاية قبل أن تكون هناك حوادث، ستوفر على أرباب الصناعة، وستوفر على شركات التأمين وتعطينا آليات لتدخل علمي ومسترسل حتى يمكن أن نتفادى قبل وقوع حوادث، هذه الـ×××× إن شاء الله وقبل وصولنا إلى السنة نكون قد أنهينا إجراءتها العملية ونحاول أن نعممها على المناطق الصناعية التي تهم المملكة.

الإتجاه الرابع: هو تكون الاليات ومهنية الرجال جد مرتفعة، فنحن نعمل في إتجاه التكوين لاقتناء آليات للتدخل سواء في الوسط الحضري أو في الوسط ديال الزلازل، وكانت تجربة فرقنا في هذا الميدان الذين ذهبوا الي الزلزال الكبير الذي وقع في تركيا، وكانت عندها مردودية، نوهت بها أطراف متعددة في العالم، وهذا شيء نفتخر به، إذن نركز على التيكنولوجية، ونركز كذلك على التكوين البشري، ففي هذا الميدان قبل آخر السنة إن شاء سوف ننجز قاعات ديال العمليات علي الصعيد الوطني بحيث ستكون معطيات، إذا كانت هناك كارثة طبيعية أين وقعت؟ ماهي طبيعتها؟ وماهي الإمكانيات عند تدخل الوقاية المدنية؟ أو عند الجيش؟ أو عند الشرطة؟ أو عند الخواص؟ حتى يكون تظافر ديال الجهود، وحتى لا يبقى الإنسان يفكر فيما يخصه آنذاك، عليه أن يعرف ماهو موجود أو غير موجود في تلك الناحية والأقرب حتى يمكن التدخل.

الإتجاه الخامس: سوف تحاول عناصر الوقاية المدنية والتجهيزات الملية أن يكون لها احتكاك بالدول الجد متقدمة المجاورة، ففي غضون أشهر سوف يتم في المملكة المغربية وهذا أول تدريب من هذا النوع، هو تدريب مشترك مندمج ما بين الوقاية المدنية لكل دول حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي بما فيه ايطاليا- فرنسا- إسبانيا- البرتغال- ومالطا، وفي الضفة الجنوبية المغرب- الجزائر- تونس- ليبيا، هذا التدريب المشترك سيجرى في الدار البيضاء، هذا التدريب سيحاول أن يواجه الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية لا قدر الله من كل الأوجه حتى نرى تدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط، كله هل لديه نجاعة أم لا، زيارة على التعاون الذي نريدان نخلقع فوق الأرض يوميا ما بين كل المتدخلين علي الصعيد الوطني عندنا كذلك علاقات وطيدة بالدول الجوار خصوصا بدول شمال البحر الأبيض المتوسط العربي حتى لا قدر الله ومعاهدات إذا كانت هناك حوادث جد خطيرة يجب أن يكون هناك تعاون من طرف هذه الدول والتدخل بوسائلهم، وهذه في الإجراءات العملية التي تنوي القيام بها في هذا الميدان، وشكرا علي طرح هذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير نخبركم لقد استأنفتم وقتكم ووقت التعقيب.

السيد المستشار:

... السيد الوزير علي هذا الجواب الكامل والتي أعطى فيها الخطوط التي كنا نتمنى أن تعمل بها حكومة التناوب، ووزير الداخلية كمشرف على هذا القطاع، إنما هناك بعض المسائل التي نطلب من السيد الوزير أن ذاك البرنامج الشمولي الوطني الذي يبدأ من الجهوي وتكمل بالوطني في التدخلات لاقدر الله في الحالات الاستعجالية يجب عليه أن يسرع ويعرف حالة المواطنين، هذه النقطة الأولى والنقطة الثانية هو التكوين ليس تكوين قوة لهم الموظفين في الوقاية المدنية هي كافية في هذه المرحلة، عليه تكوين المجتمع وتكوين المواطن على الإنقاذ (Le socorime) فلهذا نطلب من السيد الوزير مع وزير التربية الوطمنية أن تعطى دروس لوقاية المواطنين لأننا لاحظنا وعشنا عدد من الكوارث في فاس لاقدر الله لاحظنا أن المواطنين ليسوا بإلهام مع (le socirime) رغم أنهم من الأوائل الذين يتدخلون، حتى من ناحية تربية المواطنين عليه إن يأخذ دروس الوقاية، هذا في إطار تربية المجتمع.

والنقطة الثالثة ترتكز على سكنات الوقاية المدنية وعلى الياتهم، في بعض الأحيان لا يعرفون هل هي صالحة الاستعمال أولا مثلا محرك ponpage أو غيرها) يتفاجئون على أن هذا المحرك عاطل ولهذا يجب أن يكون هناك عدد من mai d'oeuvre وعدد من الرقابة التي تعمل على مراقبة هذه الآليات هل هي عاطلة أم لا بكيفية مستمرة، كما أن هذه الكارثة ستقع غدا لا قدر الله هذه هي النقط الثلاثة لأننا عشناها وشاهدناها وثق بي إنني شاهدتها في عمارة الحفيظ مولاي ادريس كانت هناك بعض الآليات التي أحضروها بدت لهم معطلة، هذه المسائل موجودة ويجب التأييد عليها، والتنسيق بين الأقاليم في إطار العمل عليه أن يكون عمل جاد، وعمل سريع بالخصوص وأنا مازلت أتذكر في اليوم الثاني وجدنا امرأة علي قيد الحياة لذا أتساءل لو أسرعنا شيئا ما لوجدنا البعض الاخر لازالوا علي قيد الحياة وشكرا السيد الوزير على هذا الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

بارك الله فيك، أنا أريد أن أرجع الى ثلاث نقط:

1- النقطة الأساسية تتوفر علي ما يسمى ب plan horsek الذي فيه متدخلين متعددين في حالة حدوث أي طارئ لاقدر الله، كل واحد يعرف ماذا سيفعل؟ وكيف يعمل؟ وبأي تنسيق؟

وفي الأيام الأخيرة أترجى والحمد لله دون أخطار ولكن الآليات كلها طلت 48 ساعة مهيئة لاتجاه أي طارئ، بحيث هذه على صعيد أجهزة الدولة مركزيا وجهويا، شيء دائما موجود، فيما يخص الجانب التطبيقي، عهد الآليات هل هي صالحة للإستعمال أم لا؟ قد انتهى، نعمل جهدنا جاهدين لتكون الآليات أساسية.

الشيء الثالث: هو التكوين كما كنا نعلم الناس حقوق الإنسان على الناس أن يتعلموا التربية وترجع للتربية الوطنية هي الأولى، وترجع تربية التعايش في المجتمع بكل معطياته، فأنا مثفق على الفكرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول وضعية مخيمات

الوحدة للمستشارين المحترمين السادة: عمارة الحاج عمارة، الحاج حن زهير، محمد صالح قميزة، حسن أتغلست- أبو زيد عبد الله، فلتفضل أحد المستشارين، الحاج عمارة تفضل.

المستشار السيد عمارة الحاج عمارة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير سؤالي هذا يهم شريحة من أبناء القبائل الصحراوية الاتي كانت تعيش في الشمال ولبت نداء الملك نصره الله مع الوطن، وذهبت إلى مخيمات الوحدة، هذه المخيمات التي هي موجودة في السمارة، العيون، بوجدو والداخلة.

السيد الوزير، نحن نشكر الدولة والوزارة على المجهودات التي تقوم بها من ناحية التغذية ومن ناحية إيجاد الماء بواسطة الشاحنات، ولكن نتأسف على الحالة التي يوجدون عليها من ناحية السكن، لأن هذه المخيمات كانت تسكن في الخيام وهذه عشرة سنوات وهم موجودين فيها؛ تلاشت الخيام وبنوا أكواخا، فلهذا معالي الوزير، نطلب تدخل الوزارة لدى الحكومة لكي تجد لهذه الشريحة التي تخلت عن جميع ممتلكاتها وعلي سكنها وعائلاتها، ولبت نداء الوطن، نطلب من هؤلاء الناس أن يكنوا في سكن لائق ومتوفر لهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا المستشار المحترم عن طرح هذا السؤال يعني حقيقة هذا التجسيد للتضحية الوطنية الحقيقية وتلبية واجب المواطنة التي قاموا بها إخواننا الذين يعيشون في أحياء الوحدة، أنا أوافقكم على هذا الرأي إن هذا الحال طال شيئاما، فالخيام تتجدد فهناك فئة من سكنت في البيوت وفئة أخرى لجأت الى سكن غير لائق بها، فلما تناولنا الملف كان لدينا حلين.

إما أن نسير في تفكير ديناميكي، ففئة من الناس المستقبل يفرض عليهم أن يكون لديهم سكن في مكانت ليتوفر فيه النشاط الاقتصادي وله إنتاجيته، الواجب الوطني تأدى وعبر عليه، فالناس مستعدين أو يؤدوه للمرة الثانية، طيب أن نفكر في حل واحد اسمه السكن، ولكن السكن أن يكون في نسيج عمراني يضمن أن تكون له حياة اقتصادية باختياره، وبالتالي عندنا 3 رتجاهات سوف سلكم، من الآن بدأنا نحضي ماهي النقط التي يمكن أن تحدث فيها مراكز الإنتاج سواء في القطاع الصناعي أو القطاع الصيد البحري أو قطاع الصناعة التقليدية أو القطاع التجاري أو القطاع الفلاحي، وأن يكون للناس نوع من اختيار العمل الاقتصادي الذي يريدون مزاولته، هل يرجع الي مكانه الأصلي؟ أو هل يذهب الى الداخلة؟ أو يذهب الي السمارة؟ أو يبقى في العيون؟ أو يذهب الى مكان آخر؟ هذه العملية لإعادة مساعدة الناس علي أن يتوفروا علي سكن وعمل اقتصادي، باش ماتيقاش هذه الفئة من المواطنين، الدولة تقوم بواجبها من تاحية التصويت ولكن عليها أن تقوم بواجبها على تأهلهم للحصول على نشاط اقتصادي، وسكن شخصي الذي جلعه يندمج اندماج نهائي في النسيج المغربي في نقطة ديال المملكة الذي هو إختاره بنفسه.

فهذا هو الاتجاه الذي سنمشي فيه، لن ينحصر في سنوات في بضعة أشهر إن شاء الله سوف ننطلق، هناك الآن عملية الدراسات العلمية والإحصائيات، ولما تكون لدينا معطيات يكون هناك تشاور مباشر مع الناس ثم إن شاء الله ستكون هناك اعتمادات حتى يتوفر لهم عمل اقتصادي وسكن لائق بهم، ويتوفر نفس الشيء لإخواننا الذين سيرجعون من تيندوف ويندمجوق في المجتمع المغربي، لاسيما وأنه الآن مجتمع الدول كله لا يناقش، ولن يناقش، كيفما كانت حالة سيادة، هي المجتمع الدولي، يقربها كل إجماع فبطبيعة الحال يجب أن تكون حلول هيكلية، ليست حلول انقادية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أولا أن أشكر السيد الوزير على جوابه، والذي أريد أن أقوله معالي السيد الوزير أن لدينا اتصال مباشر مه هؤلاء الناس، ولدينا أيضا ما يفوق من 12000 من إقليم شيشاوة المتواجدين في هذه المخيمات، هؤلاء الناس اندمجوا وسكنوا ويريدون أن يسكنوا ويبقوا في هذه المحلات لا يريدون الرجوع الى أماكنهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أوضح للمستشار المحترم، بأن أي مغربي له الإختيار أن يغيش في بقعة المملكة المغربية حسب اختياره، ومن واجبنا أن نساعده حتى يحصل علي عيش كريم، في هذه النقطة، هذا ليس كلاما بالنسبة للمناطق الجنوبية إن شاء الله في الأشهر المقبلة ستكون حقيقة قائمة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي حول أطباء الجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة: مولاي ادريس العلوي- حسن أوتعليست- محمد المنصوري- شكاف سيداتي- باهية السالك، فليتفضل أحد المستشارين، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

حضرة الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الإخوة المستشارين المحترمين،

إن الحديث عن هذه الفئة الاجتماعية التي تنتهي لى وزارة الداخلية، كالأطباء المتعاقدين مع هذه الأخيرة وهو يعملون كمدراء لمكاتب حفظ الصحة بالبلديات والجماعات بالمملكة، والتي هي موضوع السؤال وموضوع جملة من المشاكل التي تعوق عمل هؤلاء الأطباء، زقول إن الحديث عن هذا الموضوع يجرنا الى الحديث عن ممارسة الحقوق النقابية والمهنية لكثير من موظفي هذه الوزارة التي تسدي خدمات أساسية وجليلة لرعايا جلالة الملك في جميع ربوع هذا الوطن الأمين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، قبل الدخول الي صلب الموضوع وبسط هذا السؤال في شقيه الخاص والعام، نرى في فريق الحركة الوطنية الشعبية أن نذكر أن بلادنا قد قطعت أشواطا كبيرة في ميدان الديمقراطية وفي ميدان اللامركزية وفي تكريس دولة الحق والقانون، وفي سياسة ألا تركيز رغم ما يقال ورغم ما ينشر في بعض التجاوزات والتناقضات التي قد تحصل هنا وهناك لأن الإستثناء، يثبت القاعدة العامة، ألا وهو احترام القانون وسيادته وأركانه وتكريس دور القضاء في كل ما من شأنه أن يعتبر مسا بالحريات الفردية والجماعية ومن حرية التعبير، إننا نعتقد في الحركة الوطنية أنه قطع شوط مهم في دمقرطة الحياة العامة، ولكن طريق الديمقراطية طريق طويل وشاق ولكن من سار على الدرب وصل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، قد لا أكون مبالغا إذا ما قلت أن الموظف في الإدارة الترابية أو الجماعات المحلية يمكن أن نعتبره ذلك الجندي المجهول الذي تهضم حقوقه ويبقى تحت رحمة رئيسه وترقيته بطيئة قي تكون مستحيلة، وأمام غلاء تكاليف المعيشة وأمام هذا الحيف والإجحاف والمقارنة مع موظفين في إدارة عمومية أخرى فإن الإستياء والإحباط قد استولى علي نفوس هذه الشريحة وخاصة الصغار والمتوسطين منهم، ولا أستثني الأطر من هذا الأمر، فكم من متصرف مساعد استوفى الشروط المطلوبة ليصبح متصرفا إلا أن الإنتقال من السلم العاشر الى السلم الحادي عشر ولكن بدون جدوى، ولا أستثني من ذلك رجال السلطة بأنفسهم، وأنا أعي ما أقول لكوني إطارا سابقا بهذه الوزارة، هذا لأخلص الي السؤال الآتي في شموليته وجزئيته ماذا تنوي الوزارة القيام به لإدماج هؤلاء الأطباء في قانون الوظيفة العمومية بدل وضعية التعاقد الذين يوجدون فيها؟ وماذا تنوي الوزارة القيام به في استدراك وضعية هؤلاء الأطباء؟ خاصة في نظام التقاعد وفي التكوين المستمر أسوة بزملائهم في الصحة العمومية وفي حق الإنتقال كذلك، إذ تفرض على هذه الفئة إيجاد منصب شاغل بالجماعات مستقبلة، وفي المشاركة في البعثات المؤطرة للحجاج، وأخيرا فالوزارة مطالبة في توفير التجهيزات الضرورية أقول الجماعات المحلية ونحن على أبواب ميثاق جماعي جديد مطالبة في توفير التجهيزات لهؤلاء الأطباء

للإنتفاع بهم، وبكفاءتهم لصالح المواطنين بدل تهميشها وتجميدها. ولنا في ذلك أمثلة حية على ما نقول، فكم من طبيب تم إقصاءه وهو يتقاضى راتبه بدون القيام بأي شيء يذكر وفي هذا ضياع للجماعة وللطبيب، وضياع للأمة بأكملها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا أريد أطمئن السيد المستشار المحترم بأن الوضعية التي كان يعرفها قد انعدمت حيث في هذه السنة قمنا بمجهود كبير حتى تتم الترقيات الداخلية في إطار المناصب الشاغرة والأغلفة المالية المتوفرة، وأعتقد بعون الله أنها تمت بمقاييس الشفافية وموضوعية التغاضي عن عدم تميع الناس بترقيته لن يبقى سوف نعمل جهدنا، حتى نمشي في وتيرة على أن وزارة الداخلية سوف تمشي بنفس وثيرة الوزارة الأخرى، أقول الله يحفظ وزارة الداخلية بالمقر، لأنه في العالم كله المؤسسات التي تكون مرتفعة بالأمن، بغض النظر على بعض الدول الانجلوساكسوته ونقابات في الإدارات التي تهتم بالأمن لا وجود لها، أنه تبقى في خدمة المواطنين، وتبقى في نوع من الموضوعية والإبتعاد عن الإديولوجيات والأهواء السياسية أو النقابية الصرفة بل تكون هويتها الوحيدة هي مراعاة المصلحة العامة ومراعاة المصالح الوطنية العميقة، فيما يخص الأطباء معهم تعاقد لأن وزارة الداخلية والجماعات لا تستعمل عدد ولكن التعاقد لا يكون بكيفية عشوائية ولكن يتم على أساس احترام ما يخوله لهذا الطبيب النظام الأساسي الذي يطبق في قطاع الصحة العمومية، الطبيب يستفيذ منه بطبيعة الحال وتبقى الإستفاذة ويعاد فيها النظر لتقادم الطبيب في ميدان عملة، في بعض الأحيان الناس لا يقومون بعملهم للأسف الشديد أمس في جلسة اللجنة الداخلية تكلمنا كثيرا في هذا الموضوع في بعض الأحيان يكون موضفات ليس من كل الجماعات ولكن من بعض الجماعات المحابات الزبونية، يجب أن يكون تقييم موضوعي للسادة المنتخبين لكي يحدوا من هذه الظاهرة وتوفر إمكانيات لخدمة الصالح العام في إطار الإصلاح الذي يسيكون بالنسبة للقانون الأساسي للجماعات المحلية، بطبيعة الحال هناك إجراءات إصلاحية مثل وحدة المدينة، مثل إعادة تقييم في حجم الجماعات، وإتخاذ بعين الإعتبار مقياس المردودية في نوع الترشيح الذي سيوفر إمكانيات ويعطي ديناميكية ورؤية موحدة للعمل الذي ستقوم به هذه الفئة من الموظفين الاجتماعيين داخل الجماعات أوافقكم بالرأي بأن العلم في تطور مستمر ويجب التكوين المستمر للأطباء، ومدهم بالآليات جد المتطورة حتى يقوموا بنوع من الطب الوقائي وأن يكون لهم تدخل لاقدر الله وقت تلوثة الطبيعة أو في بعض الحملات التي تهم صحة المواطنين، فاللهم لك الحمد بتوجيهات من سيدنا نصره الله كاين ديناميكية الإصلاح وإعادة الهيكلة وزرع روح المواطنة وروح التعامل مع المصلحة العامة أولا وأخيرا التي ستخلق إن شاء الله ديناميكية لبعض التجاوزات أو التفاوتات أو الثغرات التي يمكن تجاوزها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على تفضله بهذا الجواب، ونحن نرى في الجواب عناصر مهمة، وهذه الشريحة ستبشر بالخير بأن الأوضاع إن شاء الله ولكن نعتقد بأن الأمر يجب معالجته في نقطتين:

1. ملائمة الإطار القانون بهذه المهمة، أي مدير مدراء مكاتب حفظ الصحة ليصبح مواكبا للظرفية الحالية.2. تكوين خاص لهؤلاء الأطباء في دورات تدريبية وهذا ما أشار إليه السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل الى السؤال الموالي حول الخصاص الملاحظ في رجال الأمن للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الديبوري- علي الخضرواي+- كبور الماسي-مومن البشير- سعيد التدلاوي- محمد السلامي- عادل المعطي- عبد القادر لبريكي وابراهيم السالمي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

مما لاجدال فيه بأن بناء الدولة الحديثة ببلادنا، دولة الحق والقانون، يتطلب تعبئة شاملة وتوفير إمكانيات مادية وبشرية مهمة لهذا الغرض، والواقع أن الإدارة العامة للأمن الوطني تطلع بمسؤوليات جسام في هذا الإطار باعتبارها الجهاز المسؤول عن حماية المواطن والسهر على أمنه واستقراره وحفظ كرامته وعرضه، إلا أنه يلاحظ وبأسف عميق أن هذه المديرية غير قادرة على تغطية الحراسة اللازمة لجميع المرافق العمومية التي تتطلب ذلك، ونشير على سبيل المثال لا الحصر، أن ما تتوفر عليه المديرية يسخر لحماية ممتلكات معينة للدولة ودون غيرها، كالمصالح والمؤسسات المالية الكبرى، وتبقى مرافق حيوية أخرى محرومة من الحراسة ناهيك عن الشارع الذي يبقى مرتعا للجريمة بجميع أصنافها وأشكالها من نهب وسرقة وسطو واعتراض سبيل المارة في واضحة النهار دون حسيب ولا رقيب، وإذا كان هناك مجال لتشغيل الشباب، فإننا نرى هذا القطاع، أي قطاع الأمن، ينبغي أن يحظى بالأسبقية في استقطاب الشباب، لأن التوظيف في هذا المجال، يشكل استمرارا وطنيا كبيرا لما له من أهمية بالغة لدى عامة المواطنين، وفي هذا السياق نود أن نسأل سيادتكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي تعتزمون إتخاذها لسد الخصاص الحاصل في هذا المجال، والحد من آفاق الإجرام والتغلب على هذه المعضلة، التي أصبحت تقلق وتزعج بال المواطنين، وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

نعتقد بأن أمس داخل لجنة الداخلية تناولنا الموضوع لمدة 5 ساعات، أسئلتان كانوا في صدد موضوع أمس، سوف يلون من باب وباب الإكرام، ومن باب التحصيل الحاصل، وأعتقد أن كل ما قلناه أمس فيه الكفاية، فقد كانت مقترحات متعددة في اتجاه إنجاز كل الحلول وكانت كذلك تفحصات الأرقام بتشخيص موضوعي لا بتشخيص مبني على نوع من التجهيز، ولهذا اسمح لي السيد الرئيس، أننا أمس تناولنا خمس ساعات في هذا الموضوع، ونعود إليه للمرة الثانية.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا السيد الوزير وتفضل السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير الدافع الذي جلعني أطرح هذا السؤال لأننا طرحنا منذ مدة، وخصوصا لم يحصل لي الشرف الحضور للاستماع للجنة الأمس، لأن في الوقت مع كامل الأسف، وهذا يبرمجه مكتب المجلس، وفي هذه المناسبة أبلغكم السيد الرئيس للحد من هذه الظاهرة مستقبلا، لأن كانت عندنا لجنة مهمة كذلك، وهي لجنة التعليم، وكنا بصدد دراسة المقترحات لها، وكانت بطلب من السيد الوزير، بأن الحكومة طالبت وعارضت تفعيل ذلك، وغدا بحول الله سوف نشرع في التصويت لإنهاد المقترح، وهذا الدافع فقد كنت السيد الوزير أعض أناملي، وأتأسف لكوني لم أحضر لأشفي الغليل بوجودكم وأقول كل ما في جعبتي، ولكن رغم هذا سيدي الوزير، لابد أن أضيف لو سمح لي السيد السيد الرئيس ببعض المشاكل والأشياء التي جعلتني أدخل في هذا الإطار لاقول لأن هذه الظاهرة بلغت في بعض الجهات وفي بعض النواحي حتى أن العادات وبعض التقاليد الذي كان يزحز بها وطننا الحبيب أصبحت تتلاشى وتندثر، كالأعراس مثلا أصبحنا نرى السيد الوزير، بأن بعض الأعراس أصبحت العروسة التي كانت تزف لعريسها في الليل في جو رومانسي شاعري، أصبحت الآن كنروحها في الكايلة وهذا شيء مؤسف ومحزن ويحصر في ضواحي سلا وفي بلدية العيايدة في عمالة سلا الجديدة وغيرها من نواحيها وهذا هو الشيء المهم سيدي الوزير لوحضرت أمس أمام اللجنة لطرحت أمثال هذه الظاهرة، وأمثالها كثيرة وشكرا السيد الرئيس وأتأسف عن عدم حضوري أمس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، على التذكير أن أعمال اللجنة تبرمجها اللجنة ليس لمكتب المجلس ليس له علاقة بها، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس، أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم، بأن الإجراءات اتخذت كلها، وبأن هذا ليس تهرب م الإجابة على هذا السؤال بل لأن الموضوع الذي تناولناه دون العرض، ولهذا إن شء الله سوف تكون حلول عملية، وأعد السادة المستشارين أن يكون توزيع الأرقام الحقيقية لها تقييم موضوعي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير والسؤال الموالي حول تقسيم تراب المملكة، للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي- محمد بلحسان- اسماعيل قيوح- أحمد الديوني- ميلوي عفوت- عادل المعطي- محمد السلامي- ابراهيم السالمي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن التقطيع الترابي للمملكة الحالي، يثير الجدل في الأوساط المعنية والمهتمة بناء على التجربة التي عاشتها بلادنا خلال العقد الأخير والتطورات الإيجابية الذي عرفها المسلسل الديمقراطي الذي تكلل بإقرار اللامركزية مجسما في نظام الجهات مما يترجم الإرادة السياسية في تقريب الإدارة من المواطنين، إلا أن التقطيع الحالي لا يراعي الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية لبعض مناطق المملكة مما يجعل فئة عريضة من المواطنين تتكبد العناء في التنقل وفي غالب الأحيان في ظروف صعبة للوصول الى المصالح الإدارية بالأقاليم، ولمصالح هذه الشريحة من المواطنين نود أن نساعد سيادة الوزير على المخطط الذي تتوفر عليه الوزارة، لإعادة النظر في تقييم المعمول به حاليا على ضوء المستجدات التي عرفتها بلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحقيق مبدإ تقريب الإدارة من المواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السدي الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

التقسيم الإداري أو الإجراءات العملية التي تهم المؤسسات وهياكلها وطرق تعاملها، هو ميدان حي ليس هناك تقسيم أمثل سوف يكون تقسيم إداري لمجتمع فيه حركيه وديناميكية وفيه تطورات وتنقلات اقتصادية وجغرافية التي تتطلب منا باستمرار مواكبة هذه الحيوية في حياة المجتمع والإنتاج، لكي نواكبها دائما.

بطبيعة الحال، فأنا أوعدكم، فمنذ أن توليت وزارة الداخلية أمري بشرفي سيدنا الله ينصره سيكون تقسيم يأخذ بعين الإعتبار هذه الحيوية التي ستراعي بثلاث مقاييس أساسية:

المقياس الأول هو أن تكون وحدات لها مردودية لا لتلبية إرادة إدارية أو سياسية أو سوسيولوجية غامضة، بل يجب أن تعتمد على أن الوحدة الإدارية أو وحدة الجماعة أو وحدة الجهة يكون لها مقومات لمردودية مندمجة زيادة على هذه المردودية يجب أن تلبي رغبة تقريب الإدارة من المواطنين، فالإدارة لا تقرب من المواطنين فقط بخلق وحدات إدارية أو خلق جماعات أو الإكثار من عدد الموظفين شق الطرق، وسائل الإتصال الآليات، كلها أدوات تقرب فعلا الإدارة من المواطنين، أن يكون هناك تواصل حقيقي ينكب على وسائل المواطنين، الشيء الثالث هو خلق تعاون أفقي داخل الجهة وداخل الجماعة أو داخل الوحدة الترابية حتى الإمكانيات والرجالات والأفكار المتوفرة في الحياة الجهوية وفي الحياة المحلية يكون عندها تفاعل مع المشاكل الحقيقية وخلق لأفكار ومبادرات وحلول لمشاكل قائمة، فبطبيعة الحال فالأعمال التي تقوم بها تنطلق من معطى علمي موضوعي، فماهي التقسيمات الإدارية أو الجماعية أو الجهوية أو التقسيمات الإدارية الأخرى التي تسبب المشاكل، فانطلاقا من هذا المشكل، فإننا نحاول استيعاب المعطى الاقتصادي والمعطى السوسيولوجي، يجب أن يكون فيه تناسق ومعطى تقريب الإدارة من المواطنين.

ثانيا ليس الإكثار من العدد هو الذي يحل المشاكل بل الإنتشار المعقلن، وتوفير الوسائل الحقيقية حتى يتمكن للدولة والمنتخبين أن يكون لهم تدخل في القطاعات المختلفة، كما قلت أمس في لجنة في الداخلية أن الإنتاج الاقتصادي بطبيعته وبالأسواق الموجودة وبالتيكنولوجيات المتوفرة وبالتأهيلات الأساسية وبالبنية

التحتية وتوفر الأطر التي لابد من وجودها، فبطبيعة الحال تنتقل عبر المدن من الدار البيضاء الى مراكش أو ربما تنتقل من مراكش إلى ورزازات أو طنجة أو وجدة.

فتواجد حتمي ومستقبلي لنقط إنتاج قوي على الصعيد الاقتصادي يتبعه عدد من البشر الذين يذهبون وتتبعه التجارة، والإنتاج والتعامل مع الخارج الذي لابد من التقسيم الإداري وتقسيم الجهات والجماعات، يجب أن يأخذها بعين الإعتبار حتى يكون تتبع لهذه الحياة الأساسية التي تعرفها الحركة الاقتصادية والمجتمعية، هذا هو الإتجاه الذي يجب أن نمشي فيه.

أ- يجب أن تكون هناك عقلنة، ليس الإكثار من العدد هو حل المشكل.

ب- أن تكون وحدات لها مقومات المردودية ليس الإكتار من الوحدات لتلبية رغبات أهل الحي منهم من يطلب جماعة نعطيهم جماعة ومنهم من يطلب قيادة نعطيهم قيادة لا، فلابد من مقاييس علمية وسوسيولوجية.

ت- أن يكون الإنتشار الإداري يلبي فعلا تقريب الإدارة من المواطنين، التقريب المعقلن الذي لديه مردودية حتى لا يتكلم في إمكانيته.

أمس كنا نتكلم مع عدد من الإخوان فنتساءل لماذا هناك 20 أو30 شرطيا؟ وهناك 600 موظف في الجماعات؟ بطبيعة الحال هذه دولة وتلك جماعات ولكن لزاما علينا أن يكون هناك تنسيق وترشيد واستعمال معقلن لإمكانيات الأمة سواء كانت على يد دولة أو على يد الجماعات المحلية أو على يد الإدارات اللامركزية.

بطبيعة الحال نحاول ذلك مع إعادة الإنتشار الجماعي والتقسيم الإداري الذي هو تابع لوزارة الداخلية أن تكون بالموازاة، اللاتمركز في الإدارات الأخرى كلها، أن يكون لديها إعطاء قرارات تعطى للناس الموجودين في عين المكان وليس بقاء القرار مركز في الرباط، أن تكون الإدارة بالقرب من المواطنين أن تصاحبهم وتساعدهم وتخلق وحدات جهوية ومحلية عندها استقلالية وذاتية، لابد من الآليات الإدارية الأخرى والآليات الاقتصادية التي تمثل الدولة عليها أن تسير في نفس الاتجاه حتى يكون هناك تناسق على الصعيد المحلي والجهوي، ويكون استغلال فعلي افقيا من القدرات المتواجدة في الحياة المحلية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم القيم الذي اندل على شيء فإنما يزل على اهتمامكم بالشأن العام للمواطنين، ولكن السيد الوزير كما جاء في ردكم يمكن أننقول أن المعطيات التي قدمتوها، هناك بعض الأقاليم لم يتوصلوا بأي شيء من هذه المصالح الإدارية ولن يعرفها أبدا وعلى سبيل المثال، الإقليم الذي أنتمي إليه هو إقليم الراشيدية، إقليم الراشيدية كما تعرفون السيد الوزير يحتوي على 60,000 كلم وله حدود مع جازة الشرق 440 كلم، كما جاء في التدخل لبعض إخواننا، لهذا سيدي الوزير نعرف أن الإقليم جد شاسع وله جماعات التي تبعد عن العمالة ب 275 كلم، حتى انتمائه من الجهة لم يكن كذلك، ولهذا فنحن نعرف أن تقسيم الجماعات وتقسيم الجهات لم يتكن موجودا فيه، ولكن نتمنى إذا كان هناك تقسيم جديد أن تأخنوا بعين الإعتبار هذا الإقليم، لأنه إقليم صحراوي وهناك بعض الأقاليم يمكن التناسب معهم كإقليم ورزازات، زكورة وفكيك، ويمكن أن تكون وحدات للجهة، ولكن باش نتميو إلى جهة بعيدة عليها، ولهذا نتمنى السيد الوزير في التقسيم الجديد أن تعرضوا علينا ذلك وتأخذ كلمتنا فيه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم بأن عملنا لا يقام بكيفية ديموقراطية وإدارية صرفة، بل بتشاور وتنسيق مع من يهمهم الأمر من المواطنين وبتشاور مع القوة السياسية والأخذ بها وشقيها من المعارضة والأغلبية ليس لدينا عمل تقوم به وراء الستار. لأنه عمل موجه للرعايا من سيدنا الله ينصره لكل المغاربة فلابد أن يكون بمباركتهم ومشاركتهم ويكون له فعلا مردودية ملموسة على طلباتهم ولهذا إقليم الراشيدية أو أي إقليم

أخر من المملكة حاجياته وخصوصياته سوف تؤخذ بعين الإعتبار إن شاء الله، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي حول إلغاء مذكرة إدارية عدد 351 بخصوص إعداد الشواهد الإدارية التي تثبت عدم وجود الصبغة الجماعية للعقارات المستشار المحترم السيد سعيد أخويا، فليتفضل.

المستشار السيد سعيد أخويا:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

تعلمون، تنص دورية عدد 351 بخصوص إعداد الشواهد الإدارية التي تثبت عدم وجود الصبغة الجماعية للعقارات على أن بيع الأراضي التي لا تحتوي على رسم عقاري يقتضي إخراج مهندس مساح معترف به من لدن المحافظة العقارية يقوم بإعداد تصميم للأرض، يدرس في لجنة تتكون من ممثلين في المديران الإقليمية للفلاحة والمحافظة العقارية، والمصلحة الطبوغرافية ومصلحة المياه والغابات وقسم الشؤون القروية، وتجيد الإشارة إلى أن المهندس المساح لا يتواجد إلا في المدن المغربية الكبرى كالرباط والدار البيضاء ومكناس، كما أن أغلب المعنيين بهذه المذكرة يقطنون بالمناطق القروية المعروفة بفقرها من جهة ومسالكها الوعرة من حيث التنقل من جهة أخرى، الشيء الذي جعل القيام بهذه الإجراءات أمر معقد ويتطلب إمكانيات كثيرة تفوق ثمن الأرض الذي يود المعني بالأمر بيعها، وبهذا الصدد وأمام هذه الوضعية المستفحلة، نطالبكم السيد الوزير بإلغاء هذه المذكرة وكذا تبسيط الإجراءات الخاصة ببيع الأراضي التي لا تحتوي على رسم عقاري، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

أولا يسمح لي السيد المستشار المحترم، أن أكذره أن وزارة الداخلية هي الوصية على أراضي الجموع، ومن واجبها أنها تحافظ على هذه الأراضي من التلاعبات، أنا عشت في الأرض، رأيت بعض الناس يأخذون (تريكة) يقدمون النقود للعدول ويقول أنذاك أنهم ورشوها ويقومون بعد ذلك بالبيع للمرة الأولى والثانية بذلك العقار الذي هو أرض جماعي، فالوقوف عند هذه الوثيقة المقصود منها هو حماية أراضي الجموع من التحايل، ليست مسطرة اعتباطية قدمتها وزارة الداخلية لكي تعقد المسطرة الردارية، بطبيعة الحال إذا توصلنا إلى وسيلة أخرى الذي تضع أراضي جموع في مأمن من الترامي عليها أو تحويلها من مالكيها الحقيقيين، بطبيعة الحال إذا كانت المسطرة معقدة ولابد من تدخل مهندس مساح والرجوع الى المحافظة العقارية، فحفاظا على حقوق الجماعات فإذا بلاجئنا إلى نظام إداري وقانوني لا يحصن مائة في المائة الحقوق التاريخية للجماعات السلالية، وزدنا بنقصها سوف نخصها أقل سوف نتحمل مسؤوليتها،لأننا نحن في هذا الميدان أي فرنك خرج لابد..... فبطبيعة الحال وبدون شك السيد المستشار المحترم يعرف أننا تقدم لنا عدد من الطلبات، ماهي الشروط المطلوبة للحصول على الشهادة الإدارية؟ فبطبيعة الحال إذا كانت لوبيات تهدف لحذف هذه الشهادة الإدارية لكي يمكن أن تصرف بكيفية أسهل من حسن النية أو سوء النية في الأراضي التي يمكن أن تكون أراضي جموع، نحن كسلطة وصاية يصعب علينا أن نظام قانوني وإداري الذي يحمي مصالح آلاف من المواطنين لا يمكن التفريط فيه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، على جوابه الشيء الذي أريد أن أبين للسيد الوزير أن الناس الموجودين في المناطق الجبلية ليست لهم مواصلات، فهذا المهندس المساح لو أعطوه ثمن البلاد الذي سيباع لا يمكن لهذا الأخير أن يذهب إلى ترغيست، أو يركب بهيمة لكي يذهب ويعطيهم للتصميم لبلادهم وهذا هو المشكل الذي يعاني منه المواطنين في البادية السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير هل لديكم تعقيب، تفضل.

السيد الوزير:

السيد المستشار المحترم،

وزارة الداخلية تبقى منفتحة على أي حل الذي يمكن أن يوفق ما بين الحقوق المشروعة للمواطنين وما بين حماية الحقوق المشروعة لملاكي أراضي الجموع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي يتعلق بمترو الدار البيضاء للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع- الحبيب الزويكي- أحمد بنكوك- عمر الجزولي- أحمد المالكي، فليتفضل أحد المستشارين.

أحد السادة المستشارين أحمد بنا:

السيد الرئيس،

نطلب تأجيل هذا السؤال الى جلسة لاحقة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الآن لدينا سؤالان موجهان الى السيد وزير لداخلية وينصبان حول موضوع واحد هما ظاهرة الإجرام، فالسؤال الأول للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع- حميد كوسكوس- محمد قرو- محمد بلامين- العربي بوراس- محمد شنينة- عبد الغالي مكاوي.

كانت جلسة أمس مع السيد الوزير، فهؤلاء السادة يتخلون عن هذا السؤال، وهناك سؤال في نفس المحور للسيد خيري بلخير لديه نفس الموقف، فجلسة الأمس تناولت الموضوع نفسه.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بدوري أنا كنت أمس في لجنة التعليم ولهذا ماتمكناش باش نطلعوا عليه، يعتبر الأمن عنصر هاجس لكل مكونات المجتمع الذي يطمح دائما للسكينة والإطمئنان، وبالتالي فهو مؤشر قوي على استقرار الأمة وتقدمها، ودافع له دلالته الإيجابي على الاقتصاد الوطني والاستثمار، وانطلاقا من واجب دفاعنا عن قيم المجتمع وتحصين للإنسان المغربي من كل ما يضر بصحته وعرضه وممتلكاته وأخلاقه يهدد نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي، نطرح عليكم هذه الإشكالية بحكم غير تكم على ثوابتنا الأخلاقية وعدم تسامحكم فيما يحرف معالم رصيدنا الثقافي والحضاري.

السيد الوزير، يعرف المغرب ظاهرة انتشار الجريمة بشكل تصاعدي على جميع المستويات مما ينتج عنه ارتفاع معدل الجريمة رغم ماتبذله المصالح الأمنية من قصارى جهدها لزجر هذه الافة المجتمعية، والتي تبقى محدودة في ظل تصاعدها وتعدد وتنوع أسبابها ومن أسباب وربما هو استمرار ترخيص للخصارات ودون تشديد في تحديد المناطق السياحية تحديدا مضبوطا يساهم في تقريب من المواطنين وترويجها بصفة علانية ودون حياء بجانبة المساجد وبالمناطق الآهلة للسكان، أصبحت تباع بالتقسيط وكذلك تباع في المتاجر الكبرى والصغرى وبدون مراقبة ولا فرق بين مغربي مسلم أو أجنبي غير مسلم، إضافة إلى تفشي بيع المخدرات بكل أنواعها وترويجها في نطاق أوسع، هذه العناصر التي تعتبر دافعا أساسيا لتفحش ظاهرة الإجرام، التي أصبحت تقلق راحة المواطنين، وتهدد استقرارهم، وتعرف انتشارا قويا رغم كل الوسائل وأجهزة المقاومة الوقائية منها والردعية ورغم المقتضيات القانونية مما يفرض إعادة النظر في استراتيجية التعامل معها من زاوية القضاء على أسبابها.

السيد الوزير المحترم،

إن للعمل الجمعوي والديني والمؤسسات والإعلام دور كبير وقع خاص في محاربة هذه الافة الاجتماعية الى جانب مجهودات الأجهزة الأمنية وذلك بتوسيع دائرة التنسيق وتوحيد الجهود.

السيد الوزير، ماهي الإجراءات التي تعتزمون إتخاذها في هذا الشأن وبتنسيق مع الوزارات والبخصوص ،وزارة العدل؟ وهل من برامج استعجالية لإدماج كل مكونات المجتمع المسؤولة للحد من هذه الظاهرة الاجتماعية؟ وهل هناك تحسين لوضعية رجال الأمن المادية؟ وكذلك أدوات العمل في المستوى؟

السيد الوزير، لا تفوتني هذه المناسبة أن أقدم تعازي الى رجل الأمن الذي توفي في طانطان دفاعا عن المواطنين وكذلك ولا نقول أن نهنئ رجل الأمن في وجدة الذي دافع هو الآخر عن المواطنة ودافع عن نفسه حتى وقع ما وقع.

السيد الوزير، ما أريد طرحه كذلك وقع في مدينة وجدة في يوم الجمعة على الساعة الثانية عشرة مع صلاة الظهر انتحار في عمارة، وهذه الأسباب التي ترونها السيد وزير الداخلية كي تحاول كذلك إن تروا المشاكل التي تقع وحرام علينا نحن المسلمون أن تكون الخصارة داخل المسجد في يوم الجمعة مع صلاة الظهر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

أطلب من السيد المستشار المحترم، الرجوع الى محضر جلسة أمس والبيانات والاحصائيات التي ستوزع على السادة المستشارين، لأن كانت معطيات مستفيضة حول كل النقط التي تطرقتم إليها، فيما يخص انتحار نطلب من الله سبحانه وتعالى أن يغلب الإيمان في قلبنا على السلوكات التي هي منافية لسلوكات الإنسان، لا نقول إن هذا أمر الله، وإنما هو كفر، كذلك المحضر فيه معطيات كثيرة تضم الجانب الأخلاقي والتربوي الذي يلعب دورا في هذا الميدان فأتمنى للسيد المستشار المحترم، أن يجد في المحضر وفي البيانات الإحصائية ما يكفي وإذا لم يكف فنحن مستعدين إذا كانت هناك بيانات في الوزارة فسنقدمها لكم السيد المستشار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الوزير، الشيء الذي أريد أن نتطرق إليه وهو مشكل المراقبة للتجار لا لأصحاب هذه الحالات الذين يبيعون الخمر، هذه هي الإشكالية المطروحة والآن أصبحوا يبيعون للمسلم أو المسلم، القاصر أو غير القاصر.

هذه هي الإشكالية، وشكرا السيد الوزير، والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير:

التحريات ديال المراقبة على حسب القانون، بطبيعة الحال من واجبنا القيام بها هناك قطاعات أخرى لا تخضع بسهولة للمراقبة القانونية، سوف لن نقف مكتوفى الأيدي، كمجتمع لابد أن نتوجهوا، ولكن أرجع إلى نقطة أساسية طرحتها في السنة الماضية في هذه القاعة المباركة، لابد من الحصانة أن تكون في التربية وعلى الصعيد الأعمال الزجرية في هذا الميدان وحدها لا تحل المشاكل كلها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، بهذا السؤال نكون قد أنهينا جدولة الأعمال المتعلقة بهذه الحصة للأسئلة الشفوية، شكرا للجميع، ونشكر السيد الوزير والسيد الوزير، رفعت الجلسة.